

تاريخ الإرسال (2016-12-24)، تاريخ قبول النشر (2017-01-31)

د. راند بن طلال بن عبد القادر شعت^{1*}

¹ أستاذ مساعد في الحديث الشريف وعلومه بكلية أصول الدين - الجامعة الإسلامية بغزة

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: rshaat@iugaza.edu.ps

تَعَقُّبَاتُ أَبِي حَاتِمِ الرَّازِيِّ فِي كِتَابِ
الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ عَلَى مَنْ أُثْبِتَ الْبُخَارِيُّ
صُحْبَتُهُمْ فِي كِتَابِ التَّارِيخِ الْكَبِيرِ
دراسة نقدية

الملخص:

هذا البحث الموسوم بـ "تعقبات أبي حاتم الرازي في كتاب الجرح والتعديل على من أثبت البخاري صحبتهم في كتاب التاريخ الكبير"، وقد تناولت هذه الدراسة مقدمة موجزة عن مفهوم التعقبات ونشأتها، وأهميتها وفوائدها، والمصطلحات ذات العلاقة بها، وعن مفهوم الصحابة، وكيفية ثبوت الصحبة والعدالة لهم. ثم تناولت الدراسة التطبيقية تعقبات الإمام أبي حاتم الرازي على من أثبت لهم الإمام البخاري الصحبة لرسول الله ﷺ في تاريخه الكبير، بينما نفيا الصحبة عنه في كتاب الجرح والتعديل، وذلك من خلال استقصاء هذه التعقبات وجمعها، ودراستها ومقارنتها وموازنتها مع أقوال أئمة الحديث؛ للتعرف على نتيجة الحكم وخلاصتها. وقد بلغ عدد الصحابة الذين تناولتهم الدراسة ثمانية، وهم: مسلمة بن مخلد، مسعود بن حراش، محمود بن لبيد، مرثد بن وداعة، مخلد بن خفاف، يوسف بن عبد الله بن سلام، يزيد بن نعمة، ابن ربيعة الخزاعي. خلصت الدراسة إلى موافقة أبي حاتم في واحد منهم.

كلمات مفتاحية:

تعقبات، أبو حاتم الرازي، البخاري، الصحابة، النفي، الإثبات، الجرح والتعديل، التاريخ الكبير.

The Ta'aqubaat, comments, of Imam Ibn Abi Hatim Al-Razi and his father in the book of Al-Jarh, criticism, and Al-Ta'deel, praising, regarding those whom companionship was approved by Imam Al-Bukhari in the book of Al-Tareekh Al-Kabeer, the Grand History

Abstract

This study titled "The Ta'aqubaat, comments, of Imam Ibn Abi Hatim Al-Razi and his father in the book of Al-Jarh, criticism, and Al-Ta'deel, praising, regarding those whom companionship was approved by Imam Al-Bukhari in the book of Al-Tareekh Al-Kabeer, the Grand History". The study begins with a summarized introduction about the concept of Ta'aqubaat, its emergence, importance, benefits, and the related terminology. It also presents the concept of companionship and how to prove companionship and reliability for a certain person.

The applied study then tackled the Ta'aqubaat, comments, of Imam Ibn Abi Hatim Al-Razi and his father on Imam Al-Bukhari. This has been done with reference to those whom companionship with the Prophet, may Allah's peace and blessings be upon him, was approved by Imam Al-Bukhari in his book "Al-Tareekh Al-Kabeer", and was denied in the book of "Al-Jarh and Al-Ta'deel". This has been carried out through tracing, gathering, analyzing, and comparing these Ta'aqubaat, comments, against the opinions of Hadith scholars. Then, they were judged according to these.

It is worth mentioning that number of companions who were studied in this regard is eight. The study agreed with Imam Ibn Abi Hatim Al-Razi and his father in three cases.

Keywords:

Pursuits, Ibn Abi Hatim, Abo hatim, Al-bukhari, Al-sahaba, rejection, proof, Al.jarh, al.tadil, Al.tareekh, al.kaper

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، أما بعد: فإن علماء الحديث النبوي الشريف أفنوا أعمارهم في خدمته، وبذلوا أوقاتهم في صيانتها، والدَّبَّ عنه، وقد تعددت مشاربهم ومسالكهم في ذلك، فصنفوا في جمع الحديث الشريف وتبويبه، وقاموا بشرحه وإيضاحه، وابتكروا الفنون المتعلقة به؛ لخدمته، وتمييز الصحيح من السقيم؛ فنشأ علم الجرح والتعديل، ونقد الرواة والروايات، وبيان عللها، ومصطلح الحديث وعلومه، وغير ذلك من فنون الحديث وعلومه. وقد كانت كتب علوم الحديث الشريف زاخرة بالفوائد والفرائد؛ لهذا المحدثون بها، فمنهم من وضح وشرح، ومنهم من لخص واختصر، ومنهم من تعقب واستدرك، ونكّث واعترض، ومنهم من دافع وانتفض، وسواء كانت هذه الجهود ماثرة متفرقة في الكتب، أو كانت في كتب مخصوصة.

وكان من هؤلاء الجهابذة الأفاضال الذين برعوا في علم الحديث الشريف وفنونه الإمام الجليل أبو حاتم الرازي؛ ونظراً لما امتاز به هذا الإمام من غزارة علم في الحديث، وكتاب الجرح والتعديل شاهد على ذلك، كان لهذا الإمام ولابنه النصيب الكبير من اهتمام الباحثين من طلاب العلم دراسة له ولمؤلفاته في مختلف ميادينها.

وكان منهج الإمام أبي حاتم الحديثي واضحاً في كتابه، وقد تنوع منهجه وتعدد، وهو يترجم لرواة الأحاديث، ومن بينهم الصحابة الكرام، ومن جملة منهجه: تعليقاته وتعقباته الحديثية النقدية، فهي كثيرة، وبالغة الأهمية؛ بخاصة حين يتعقب أكابر علماء الحديث كالإمام البخاري.

ولم يكن في تعقباته على العلماء مُنْقَصاً لهم، فلا يؤخذ عليه كثرة تعقباته عليهم، بل هي مَزِيَّةٌ امتاز بها، دلّت على استقلال شخصيته العلمية الحديثية؛ وغزارة علمه، وفهمه العميق لكلام من سبقه من العلماء والمحدثين، ومن هنا جاء اختيار هذا الموضوع، المتعلق بالصحابة الكرام وتعقباته على البخاري فيمن أثبت لهم الصحة، وقد جعلته بعنوان: "تعقبات أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل على من أثبت البخاري صحبتهم في كتاب التاريخ الكبير". وهم: مسلمة بن مخلد، مسعود بن حراش، محمود بن لبيد، مرثد بن وداعة، مخلد بن خفاف، يوسف بن عبد الله بن سلام، يزيد بن نعمة، ابن ربيعة الخزاعي.

أولاً: أهمية البحث، وبواعث اختياره:

1_ أهمية التعقبات وأثرها في بناء الشخصية العلمية المستقلة والملكة النقدية لدى علماء الحديث، كما أن دراسة التعقبات ومناقشتها تزيد القارئ قناعةً ورسوخاً في إمامة ابن أبي حاتم وأبيه في علوم الحديث.

2_ تبرز أهمية هذا البحث في كون المتعقب عليهم غالباً في كتاب الجرح والتعديل هم من أئمة هذا العلم ومن أوعيته الجامعة؛ ومن هؤلاء الأئمة: الإمام البخاري فيمن أثبت صحبتهم.

3_ يعدُّ أبو حاتم وابنه من المشتغلين بالحديث، سواء في الرواة جرحاً وتعديلاً، أو في الروايات تصحيحاً وتعليلاً، ومن ذلك: تعقباته على من سبقه من المحدثين؛ التي تستوجب دراستها والوقوف عليها؛ لذا أثرت التعرف على تعقباته المتعلقة بالصحة.

4_ قلة عناية الباحثين بموضوع التعقبات الحديثية على شهرتها وأهميتها، فإن ما كُتِبَ في هذا الباب من العلم يُعدُّ بالآحاد، وهو قليل جداً بالنسبة إلى غيره من أبواب علم الحديث.

5_ أن الموضوع لم تُكتب فيه دراسة علمية مستقلة حول تعقبات ابن أبي حاتم على المحدثين في كتابه الجرح والتعديل، وبخاصة فيما يتعلق بإثبات الصحة ونفيها، وذلك بعد البحث في العديد من قواعد المعلومات الخاصة بالأبحاث العلمية، والرسائل الجامعية.

ثانياً: أهداف البحث:

1_ جمع تعقبات أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل على البخاري في كتابه التاريخ الكبير، وتصنيفها، ومحاولة الوقوف على معانيها، ومراده فيها.

2_ معرفة منهج أبي حاتم في تعقباته على البخاري، والمصطلحات التي استخدمها في ذلك.

3_ الوصول إلى أصوب الأقوال في المسألة بعد عرضها ومناقشتها، ودراستها دراسة حديثية نقدية.

4_ الوقوف على شيء من جهود المحدثين، وطريقتهم في التعامل مع أخطاء من سبقهم والردّ عليهم، ومناهجهم في النقد والتصويب، والانتهاض والاعتراض.

رابعاً: منهج البحث:

اعتمدت المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث، من خلال كتاب الجرح والتعديل، ثم المنهج النقدي، وهو على النحو الآتي:

أي: لا ناقض لحكمه، ولا راداً له"، والمعقب الذي يكرُّ على الشيء ويتبعه، ولا يكرُّ أحدٌ على ما أحكمه الله⁽⁶⁾.

التعقب اصطلاحاً: لم أجد تعريفاً للتعقب عند العلماء المتقدمين، رغم أنه كان علماً شائعاً وممارساً في الواقع، وكان العلماء يعبرون عنه في كتاباتهم. وعرفه بعض المعاصرين، فقال منصور نصار: "نظر العالم استقلالاً في كلام غيره، أو كلامه المتقدم تخطئة أو استدراكاً"⁽⁷⁾. وهذا يعني: أن ما ينقله العالم عن غيره من العلماء لا يعد تعقباً، وكذلك الاختلافات بين العلماء لا تعد تعقباً، وأن التعقب يكون على الغير، أو أن يتعقب المتعقب نفسه، وأن يكون التعقب للكلام المتقدم، ولا يسمى التعقب تعقباً، إلا إذا كانت فيه تخطئة أو استدراكاً للقول المتعقب عليه.

وقال ناصر العزري: "نظر العالم ابتداء في كلام غيره من أهل العلم استدراكاً أو تخطئة، أو ما جرى مجرى هذين الأمرين"⁽⁸⁾. وهذا التعريف أكثر دقة؛ لأمرين: أولاً: حصر النظر في كلام غيره، أما كلام العالم نفسه فكما قال: يعد تراجعاً. ثانياً: قوله أو ما جرى مجرى هذين الأمرين، يشمل ما هو على شاكلتهما، فيكون أكثر دقة. وعلى هذا يكون موضوع هذا العلم تقييم عمل الغير، والنظر فيه، وتتبعه في أحكامه، والاستدراك عليه ببيان ما فاته أو وهم فيه، أو التبس عليه، أو أشكل عليه⁽⁹⁾.

أما عن نشأة التعقبات: فقد حرص العلماء على نقاء مصنفاتهم من الزلل والخطأ ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، وكانوا يتحرون الدقة والصدق في أدق الأمور؛ لأنهم يعلمون يقيناً أن من يأتي بعدهم سيتعقبهم.

وقد كان الصحابة الكرام أول من تعقب بعضهم على بعض، ولا أدل على ذلك مما تعقبته عائشة رضي الله عنها على الصحابة كأبي هريرة

1_ قسمت الدراسة إلى مبحثين، الأول: فيه مقدمة موجزة حول التعقبات، والصحابة، ولم أترجم لابن أبي حاتم وأبيه، ولا للبخاري؛ مخافة الطول، ولإمامتهم، وشهرتهم. والثاني: جعلته للدراسة التطبيقية.

2_ استخراج تعقبات أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل، والمتعلقة بمن أثبت لهم البخاري الصحبة، وذلك بعد قراءة فاحصة، ودراستها دراسة نقدية، ثم ترتيبها بحسب ورودها، وفق حروف الهجاء.

3_ تصدير المسألة بالراوي الذي عليه مدار البحث، والترجمة له، ثم إيراد رأي أبي حاتم فيه، وتعقبهما على البخاري، ثم توثيق رأي البخاري من تاريخه الكبير، ثم دراسة المسألة، وبيان الراجح فيها، بعد الموازنة والترجيح.

4_ في توثيق المصادر أكتفي بالتوثيق مختصراً في الحواشي، وأوثقه بتمامه في فهرس المصادر والمراجع، مع ترتيب المصادر -في الجزئية الواحدة- غالباً بحسب سني الوفيات. وكذلك بالنسبة لترتيب المصادر في التخريج فبحسب سني الوفيات أيضاً.

المبحث الأول: ماهية التعقبات والصحابة

المطلب الأول: التعقبات

أولاً: تعريف التعقبات ونشأتها:

التعقب لغة: قال ابن فارس: "العين والقاف والباء أصلان صحيحان: أحدهما يدل على تأخير شيء وإتيانه بعد غيره، والأصل الآخر: يدل على ارتفاع وشدة وصعوبة"⁽¹⁾. فالأول قال الخليل: كل شيء يعقب شيئاً فهو عقيب، كقولك خالف يخلف، بمنزلة الليل والنهار إذا مضى أحدهما عقب الآخر⁽²⁾. وقال الزبيدي: "تعقب الخبر: تتبعه، ويقال: تعقب الأمر إذا تدبرته، والتعقب: التدبر والنظر ثانية"⁽³⁾. وقال ابن منظور: "تعقب الخبر إذا سألت غير من كنت سألته أول مرة. ويقال: أتى فلان إلي خيراً، فعقب بخير منه"⁽⁴⁾. وقال المناوي: "وعقبه تعقباً إذا جاء بعده، والليل والنهار يتعاقبان، أي: كل منهما يعقب صاحبه"⁽⁵⁾. قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [الرعد: 41]،

(1) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (ج4/77).

(2) الخليل بن أحمد (ج1/179).

(3) الزبيدي، تاج العروس (ج3/410).

(4) ابن منظور، لسان العرب (ج1/617).

(5) المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف (ص244).

(6) ينظر: الواحدي، التفسير البسيط (ج12/384-385).

(7) منصور نصار، تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب، إشراف د. ياسر الشمالي، رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية، اتفق فيها المناقشون على هذا التعريف (ص22).

(8) ينظر: ناصر العزري، تعقبات الكشميري في كتابه فيض الباري على الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري، إشراف د. سلطان العكايلة، رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية، نقل التعريف من الرسالة السابقة وعدل عليه (ص11).

(9) ينظر: عبد الله شعبان، مقدمة تحقيق كتاب تعقبات السيوطي على موضوعات ابن الجوزي، (ص4).

2_ تُثمر دراسة التعقبات عن بيان جهود العلماء الحديثية الحديثة، ومعرفة مكانتهم العلمية، وتزويد المكتبة الإسلامية بكثير من الكتب المفيدة التي لا يسع طالب العلم جهلها؛ لما فيها من تحقيق لكثير من المسائل المهمة التي قد يترتب عليها العمل ببعض الأحاديث، أو ترك العمل بها، وكذلك بالنسبة للرواة قبولاً ورداً، ونحو ذلك من المسائل الحديثية.

3_ تُسهم التعقبات في جعل العلم بمجموعه أقرب إلى الصواب بشكل أكبر؛ لأن كل عالم يتعقب غيره يصوب ما بدر من سابقه من أخطاء، فيقلّ الخطأ، ويكثر الصواب، فيصبح العلم نقياً صافياً من الكدر.

ثالثاً: مصطلحات ذات علاقة:

الاستدراك: مصطلح الاستدراك يعني: أن يتتبع إمام من الأئمة إماماً آخر في أحاديث فاتته، ولم يذكرها في كتابه، وهي على شرطه، أخرج عن رواها في كتابه أو عن مثلهم فيحصى المستدرك هذه الأحاديث المتروكة ويذكرها في كتاب يسمى: المستدرك غالباً أو ما في هذا المعنى⁽¹⁵⁾، وقد يستعمل هذا اللفظ ويراد به التعقب، ومخالفة من سبق، ومثال ذلك قول النووي: "قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلاً بشرطهما فيها، ونزلت عن درجة ما التزمها، وقد سبقت الإشارة إلى هذا، وقد ألف الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني في بيان ذلك كتابه المسمى بالاستدراكات والتتبع"⁽¹⁶⁾.

النكت: والنكتة: "مسألة لطيفة أخرجت بدقة نظر وإنعام، من: نكت رمحه بأرض، إذا أثر فيها وسميت المسألة الدقيقة: نكتة؛ لتأثير الخواطر في استنباطها"⁽¹⁷⁾. ويستخدم العلماء هذا المصطلح بمعنى التعقب، واستخراج فوائد مهمة من كتاب ما، والتعليق عليه. وقد صنف الزركشي كتاب النكت على مقدمة ابن الصلاح، وكذا ابن حجر.

الانتقاد: ويمكن التعبير عن التعقب أيضاً بقولنا: انتقد عليه كذا، ويظهر من المعنى اللغوي والاصطلاحي للتعقب أن فيه موافقة له. ومن

وابن عمر رضي الله عنهم، وقد جمع الزركشي ذلك في كتاب بعنوان: "الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة رضي الله عنها على الصحابة"⁽¹⁰⁾. وقام الزركشي بدراسة هذه النماذج، وبين رأيه فيها، ثم لخصه وزاد عليه السيوطي في كتابه "عين الإصابة فيما استدرسته عائشة رضي الله عنها على الصحابة"⁽¹¹⁾.

فيتبين لنا مما سبق: أن هذا العلم بدأ من عهد الصحابة الكرام، ثم تدرج بعد ذلك بين العلماء في كل قرن، إلى يومنا هذا؛ والسبب في ذلك أن العلم رحم بين أهله، وأن تعقبات العلماء واستدراكاتهم على بعض؛ إنما هي لأجل العلم. يقول ابن الوزير في ذلك: "فالكلام الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه هو: كلام الله الحكيم، وكلام من شهد بعصمته القرآن الكريم. وكلّ كلام بعد ذلك فله خطأ وصواب، وقشر ولباب. ولو أنّ العلماء رضي الله عنهم تركوا الذبّ عن الحق خوفاً من كلام الخلق؛ لكانوا قد أضاعوا كثيراً، وخافوا حقيراً"⁽¹²⁾.

ثانياً: أهمية التعقبات وفوائدها:

1_ تُعد دراسة التعقبات بعيدة كل البعد عن التقليد، قال الشافعي: "وبالتقليد أغفل من أغفل منهم، والله يغفر لنا ولهم"⁽¹³⁾، وفيه إشارة إلى من يتعصب لمذهب دون دليل، وأن اللاتق بالعلماء ترك التقليد، واتباع الدليل، ذلك أن كل إنسان يؤخذ من قوله ويرد عليه إلا رسول الله ﷺ، وكثير من أحكام الشرع خاضعة للاجتهاد والنظر، فعن أبي هريرة ؓ قال، قال رسول الله ﷺ: "إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أخطأَ فَلَهُ أَجْرٌ"⁽¹⁴⁾، فمن أراد طريق المحققين لا يسعه التقليد، وعليه التزام البحث والنظر لمعرفة الصواب؛ لأن الصواب ليس محصوراً في شخص، ويتعقب العلماء على بعضهم البعض لبيان خطأ المتقدم، فبالدراسة لكلا القولين يصل الباحث بعون الله إلى وجه الحق الذي يترجح لديه.

(10) طبع الكتاب أكثر من طبعة، منها: طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، بتحقيق: د.

رفعت فوزي عبد المطلب. وطبعة المكتب الإسلامي ببيروت، بتحقيق سعيد الأفغاني.

(11) الكتاب مفقود، وقد أشار إليه الكتاني في الرسالة المستطرفة (ص138).

(12) ابن الوزير، الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ؓ (ج1/17).

(13) الشافعي، الرسالة (ص34).

(14) [البخاري: صحيح البخاري، الاعتصام/ أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ

108/9: رقم الحديث 7352].

(15) ينظر: أبو شهبه، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص239).

(16) النووي، شرح صحيح مسلم (ج1/27). وتجدر الإشارة إلى أن الإلزامات كتاب، والتتبع كتاب آخر، وكلاهما للإمام الدارقطني، وكلاهما مختص بالصحيحين، فكتاب

التتبع هو: ما خُرج في الصحيحين، وله علة، وكتاب الإلزامات: يدور حول الأحاديث

التي يُلزم الدارقطني البخاري ومسلماً بها؛ لأنها على شرطيهما. ينظر: حاجي خليفة،

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (ج1/641، ج2/1403).

(17) ينظر: الجرجاني، التعريفات (ص246).

المطلب الثاني: الصحبة

أولاً: تعريف الصحبة لغة واصطلاحاً:

الصحابة لغة: يقال: صحب، أي: دعاه إلى الصحبة ولازمه، وكل شيء لازم شيئاً فقد استصحبه⁽²⁶⁾. ولا خلاف بين أهل اللغة أن الصحابي مشتق من الصحبة، وأنه جار على كل من صحب غيره، قليلاً كان أو كثيراً، يقال: صحبت فلاناً حولاً، ودهراً، وسنةً، وشهراً، ويوماً، وساعةً، فيقع اسم المصاحبة بقليل ما يقع منها وكثيره، وذلك يوجب في حكم اللغة: إجراء هذا على من صحب النبي ﷺ أي قَدَّر من الوقت⁽²⁷⁾. قال الإمام ابن تيمية: "والأصحاب جمع صاحب، والصاحب اسم فاعل من صحبه يصحبه، وذلك يقع على قليل الصحبه وكثيرها"⁽²⁸⁾.

الصحابة اصطلاحاً: اختلف العلماء في تعريف الصحابي من حيث الاصطلاح اختلافاً بيناً، وتعددت آراؤهم، لكن التعريف الراجح والذي عليه أكثر العلماء، هو ما قرره الحافظ ابن حجر بقوله: "وأصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي: "هو من لقي النبي ﷺ، مؤمناً به، ومات على الإسلام، ولو تخلَّت ردةً، على الأصح". ثم شرح ابن حجر التعريف فقال: "فيدخل فيمن لقيه"، من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية، ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى. ومن هنا كان التعبير باللقية، أولى من قول بعضهم: "الصحابي من رأى النبي ﷺ"؛ لأنه يخرج حينئذ ابن أم مكتوم ونحوه من العميان، وهم صحابة بلا تردد. ويخرج "بقيد الإيمان"، من لقيه كافراً ولو أسلم بعد ذلك، إذا لم يجتمع به مرة أخرى. وقلنا: "به"، يخرج من لقيه مؤمناً بغيره، كمن لقيه مؤمناً من مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة. ويدخل في قولنا: "مؤمناً به"، كل مكلف من الجن والإنس... وخرج بقولنا: "ومات على الإسلام"، من لقيه مؤمناً به ثم ارتد ومات على رده والعياذ بالله، كعبيد الله بن جحش، وابن

أمثلة استخدام العلماء لهذا المصطلح قول ابن الحنبلي: "وأما من حيث عدم الشذوذ والتعليل؛ فلأن ما انتقد عليه من الأحاديث أقل بخلاف مسلم"⁽¹⁸⁾، وقول نور الدين عتر: "فلذلك سمى كتابه الاستيعاب ورتبه على حروف المعجم، لكن انتقد عليه أنه فاتته جمع من الصحابة كثير"⁽¹⁹⁾.

الاعتراض: يكثر العلماء من إطلاق لفظ الاعتراض ويراد منه معنى التعقب، وتخطئة الآخر، ومن أمثلة ذلك: قال الزركشي: "كل حديث لم تجتمع فيه صفات الصحيح، ولا صفات الحسن فهو ضعيف، اعترض عليه بأنه لا حاجة إلى ذكر الصحيح؛ لأن ما قصر عن الحسن فهو على الصحيح أقصر"⁽²⁰⁾، ويقول برهان الدين الأبناسي: "اعترض عليه أيضاً بقوله: لأن في بعضها ما ليس من ذلك قطعاً، أي: من الصحيح"⁽²¹⁾.

الرد: يستخدم العلماء كذلك كلمة الرد، مثل قولهم: "رد عليه فلان". ويريدون بها معنى التعقب، ومثال ذلك قول السخاوي: "...لاستلزامه تحسين المسكوت عليه عند أبي داود ردَّ عليه، فقال النووي: إنه ليس بصواب"⁽²²⁾، وكذلك قول الأمير الصنعاني: "وهو السلامة من الشذوذ ثم ردَّ عليه وجود العلة بعد"⁽²³⁾.

المخالفة: يستخدم العلماء لفظ المخالفة كقولهم: "خالفه فلان"، ويراد بها: معنى التعقب، مثال ذلك: قول الإمام أحمد: "ولكنك يا بني تعرف طريقي في الحديث، لست أخالف ما يضعف، إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه"⁽²⁴⁾، وقال الدارقطي: "خالفه مروان بن معاوية فرواه عن الحسن بن عمرو عن مجاهد عن جنادة بن أبي أمية عن عبد الله بن عمرو، وهو الصواب"⁽²⁵⁾.

(18) ابن الحنبلي، قفو الأثر في صفوة علوم الأثر (ص52).

(19) عتر، منهج النقد في علوم الحديث (ص127).

(20) الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح (ج1/389).

(21) الأبناسي، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (ج1/102).

(22) السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (ج1/108).

(23) الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (ج1/227).

(24) ينظر: الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح (ج1/354).

(25) الدارقطني، الإلزامات (ص154).

(26) ينظر: ابن منظور، لسان العرب (ج5/278)، والفيروزآبادي، القاموس المحيط

(ج1/91)، والجوهري، الصحاح (ج1/162)، والفيومي، المصباح المنير (ص200).

(27) ينظر: الخطيب، الكفاية في علم الرواية (ص51)، وابن الأثير، أسد الغابة في

معرفة الصحابة (ج1/119-120).

(28) ابن تيمية، الصارم المسلول (ص575).

تصريح، كقوله: كنت أنا وفلان عند النبي ﷺ، أو دخلنا على النبي ﷺ. وكذا تعرف بقول أحاد ثقات التابعين، على الراجح من قبول التزكية من عدل واحد⁽³⁷⁾. كما أن جماعة من المحدثين استقصوا وجمعوا من ثبتت صحبتهم وترجموا له، وكذا من اختلف فيه، ومن هؤلاء: ابن عبد البر في الاستيعاب في معرفة الأصحاب، وابن الأثير الجزري في أسد الغابة في معرفة الصحابة، وابن حجر العسقلاني في الإصابة في تمييز الصحابة.

ثالثاً: ثبوت العدالة للصحابة:

ثبتت عدالة الصحابة الكرام في عشرات النصوص القرآنية والنبوية، منها: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: 18]، وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَتَفَقَّ مِثْلَ أُحُدٍ، ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدًّا أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ"⁽³⁸⁾.

إن الصحابة لا يعتمدون الكذب على رسول الله ﷺ؛ لما اتصفوا به من صدق الإيمان وقوته، والتزام التقوى والمروءة ومحاسن الأخلاق، والترفع عن سفاسف الذنوب. وليس معنى ذلك أنهم معصومون من الوقوع في الذنوب أو السهو أو الغلط، فهذا ما لم يقل به أحد من علماء أهل السنة.

ومما ينبغي أن يُعلم أن الذين قارفوا ذنباً ثم حُذُوا وتابوا، وحسنت توبتهم، كان ذلك الحد كفارة لهم، وهم في نفس الوقت قلة نادرة جداً، لا ينبغي أن يغلب شأنهم وحالهم على حال الألوף المؤلفة من الصحابة، الذين ثبتوا على الجادة والصرط المستقيم، وجانبوا المعاصي ما صغر منها وما كبر⁽³⁹⁾. قال ابن الأثير: "وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم، واستحالة المعصية عليهم، وإنما المراد: قبول روايتهم من

خطل⁽²⁹⁾، ويدخل فيه من ارتد وعاد إلى الإسلام قبل أن يموت سواء اجتمع به ﷺ مرة أخرى أم لا، كالأشعث بن قيس، فإنه كان ممن ارتد ثم أسلم في حياة رسول الله ﷺ، لكنه لم يلقه. وأُتِيَ به إلى أبي بكر الصديق أسيراً، فعاد إلى الإسلام فقبل منه، وزوجه أخته، ولم يتخلف أحد عن ذكره في الصحابة، ولا عن تخريج أحاديثه في المسانيد وغيرها"⁽³⁰⁾.

وهذا ما ذهب إليه الجمهور، منهم: ابن حزم⁽³¹⁾، وابن كثير⁽³²⁾، والشوكاني⁽³³⁾، والسيوطي⁽³⁴⁾، وغيرهم.

ويقول الحافظ السخاوي مؤيداً رأي شيخه ابن حجر: "والعمل عليه عند المحدثين والأصوليين"⁽³⁵⁾. وهذا هو الصحيح المعتمد، ووراء ذلك أقوال شاذة أخرى، كقول من قال: لا يُعد صحابياً إلا من وُصف بأحد هذه الأوصاف: من طالت مجالسته، أو خُفظت روايته، أو ضُبط أنه غزا معه، أو استشهد بين يديه، وكذا من اشترط في صحة الصحبة بلوغ الحلم، أو المجالسة ولو قصرت⁽³⁶⁾.

وخلاصة ما سبق: أن المنافقين الذين كشف الله ورسوله سترهم وفضحهم، وعرف المسلمون حقيقة أمرهم، والمرتين الذين ارتدوا في حياة النبي ﷺ أو بعدها، ولم يتوبوا ويعودوا إلى الإسلام، وماتوا على ردتهم، هم بمعزل عن شرف الصحبة.

ثانياً: ثبوت الصحبة ومعرفتها:

تثبت الصحبة بأمر متعددة، أهمها: التواتر كأبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وسائر العشرة المبشرين بالجنة وغيرهم. أو باشتهار قاصر عن التواتر، وهو الاستفاضة، كعكاشة بن محصن. أو بقول صحابي آخر معلوم الصحبة، إما بتصريح بها، كأن يجيء عنه أن فلاناً له صحبة، أو بغير

(29) هو عبد الله بن خطل قُتل وهو متعلق بأستار الكعبة. ينظر: ابن حجر، الإصابة (ج1/159).

(30) ينظر: ابن حجر، نزهة النظر (ص111_112).

(31) ينظر: ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام (ج5/86).

(32) ينظر: ابن كثير، اختصار علوم الحديث (ص120).

(33) ينظر: الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (ص107).

(34) ينظر: السيوطي، تدريب الراوي (ج2/209).

(35) ينظر: السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (ج3/85).

(36) ينظر: السيوطي، تدريب الراوي (ج2/209)، وابن كثير، اختصار علوم

الحديث (ص121)، والشوكاني، إرشاد الفحول (ص107).

(37) ينظر: الخطيب، الكفاية (ص98_101)، والسيوطي، تدريب الراوي (ج2/213)، والشوكاني، إرشاد الفحول (ص108)، والسخاوي، فتح المغيث (ج3/87).

(38) [البخاري: صحيح البخاري، فضائل الصحابة/ قول النبي ﷺ: لو كنت متخذاً خليلاً 8/5: رقم الحديث 3673].

(39) ينظر: السيوطي، هامش تدريب الراوي (ج2/216).

الصحابه، وقال ابنُ حبان: "فلما قدم رسولُ الله ﷺ المدينةَ صَلَّى على قبر البراء بن معرور، وولد مسلمة بن مخلد، وكان آخر الأنصار إسلاماً"⁽⁴⁷⁾، وترجم الطبرانيُّ بقوله: "ما أسند مسلمة بن مخلد"، ثم ساق أحاديثه عن النبي ﷺ⁽⁴⁸⁾، وترجم الحاكمُ بما يدل على إثباته للصحبة، فقال: "ذكرُ مناقب مسلمة بن مخلد الأنصاري رضي الله عنه"⁽⁴⁹⁾، وذكره ابنُ الجوزي في عداد من نزل مصر من أصحاب رسول الله ﷺ⁽⁵⁰⁾، وقال: "ولد حين قدم رسول الله ﷺ المدينة، وسمع من رسول الله ﷺ"⁽⁵¹⁾.

وقال الذهبيُّ عن سنة اثنتين وستين: "وفيها توفي أمير مصر مسلمة بن مخلد الأنصاري، له صحبة ورواية"⁽⁵²⁾، وقال أيضاً: "له صحبة، ولا صحبة لأبيه"⁽⁵³⁾. ونقل العلائيُّ عن الإمام أحمد نفيه الصحبة عنه، ثم قال: "والجمهور أثبتوا ذلك له، وروى أيضاً عن النبي ﷺ، أخرجه أبو داود"⁽⁵⁴⁾؛ مما يُشعر بإقراره بذلك.

وممن ذهب إلى ثبوت صحبته ابنُ كثير، حيث قال: "ولد عام الهجرة، وسمع من رسول الله ﷺ"⁽⁵⁵⁾، وكذا ذكره ابن حجر في عداد الصحابة⁽⁵⁶⁾، وجزم بثبوت الصحبة له⁽⁵⁷⁾، وقال في موضع آخر: "صحابي صغير"⁽⁵⁸⁾، وكذا قال العيني⁽⁵⁹⁾. وقال ابن تغري بردي: "الصحابي الأنصاري"⁽⁶⁰⁾، وذكر السيوطي أنه ولد عام الهجرة⁽⁶¹⁾.

غير تكلف بحث عن أسباب العدالة وطلب التزكية، إلا أن يثبت ارتكاب قادح، ولم يثبت ذلك والله الحمد⁽⁴⁰⁾.

المبحث الثاني: الدراسة النقدية

الراوي الأول: مسلمةُ بْنُ مُخَلَّدِ بْنِ الصَّامِتِ بْنِ نِيَارِ بْنِ لَوْدَانَ بْنِ عَبْدِ وَدِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ الْخَزْرَجِ بْنِ سَاعِدَةَ، مِنَ الْأَنْصَارِ، وَيُكْنَى أَبَا مَعْمَرٍ، مَتَّوْفَى سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ⁽⁴¹⁾.

مسألة التعقب:

قال ابن أبي حاتم: "ليست له صحبة، نزل مصر، وكان البخاري كتب أن له صحبة، فغيّر أبي ذلك، وقال: ليست له صحبة"⁽⁴²⁾.

دراسة المسألة:

يتعقب ابن أبي حاتم وأبوه على البخاري إثباته الصحبة لمسلمة بن مخلد، وينفيان الصحبة عنه، وبالرجوع إلى ترجمة البخاري له، قال: "مسلمة بن مخلد الزرقى الأنصاري، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ: عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ بْنِ رَبَاحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُسْلِمَةَ بْنِ مُخَلَّدٍ، قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ سِنِينَ، وَتُوفِّيَ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً. وَقَالَ الْحِزَامِيُّ: عَنْ مَعْنٍ، عَنْ مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُسْلِمَةَ: أَسْلَمْتُ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ سِنِينَ، وَتُوفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً⁽⁴³⁾. فنجد أنه لم يصرح بالصحبة، وإنما ذكر رواية تدل على صحبته، وصنّعه هذا فيه إشارة إلى إثبات الصحبة له، ومما يدل على ذلك أن أكثر من ترجم له، ممن جاء بعد البخاري، ذكر أن البخاري أثبت له الصحبة.

قال الألباني: "وفي صحبة مسلمة بن مخلد خلاف"⁽⁴⁴⁾. قلت: اختلف في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: يرى إثبات الصحبة له، وقد ذهب إلى هذا القول بالإضافة إلى الإمام البخاري: ابنُ سعد⁽⁴⁵⁾، وابنُ قانع⁽⁴⁶⁾، حيث ذكره في عداد

(40) ينظر: الشوكاني، إرشاد الفحول (ص107).

(41) ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج3/348-349)، وابن حبان، الثقات (ج3/391-392 رقم1290)، وابن الأثير، أسد الغابة (ج5/168 رقم4924).

(42) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج8/265-266 رقم1212).

(43) البخاري، التاريخ الكبير (ج7/387 رقم1682).

(44) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (ج5/450).

(45) ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج7/348-349).

(46) ابن قانع، معجم الصحابة (ج3/83 رقم1042).

(47) ابن حبان، الثقات (ج1/136).

(48) الطبراني، المعجم الكبير (ج19/438).

(49) الحاكم، المستدرک على الصحيحين (ج3/565).

(50) ابن الجوزي، تقيح فهم أهل الأثر (ص323).

(51) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (ج6/10 رقم420).

(52) الذهبي، العبر في خبر من غير (ج1/49)، وينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام (ج5/147 رقم100).

(53) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج4/433 رقم295)، وينظر: الذهبي، الكاشف

(ج2/264 رقم5446)، والذهبي، المقتنى في سرد الكنى (ج2/85 رقم5862).

(54) العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص280 رقم766).

(55) ابن كثير، البداية والنهاية (ج11/612).

(56) ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (ج6/92).

(57) ابن حجر، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (ج4/1268).

(58) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص532 رقم6666).

(59) العيني، مغاني الأختيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار

(ج3/555 رقم590).

(60) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (ج1/133).

خلاصة المسألة:

يتبين لنا مما سبق ذكره، أن تعقب ابن أبي حاتم وأبيه على البخاري فيه نظر؛ لأن الرأي الراجح هو إثبات الصحبة لمسلمة بن مخلد كما ذهب البخاري وجمهور المحدثين؛ لأمر عدة:

أولاً: أن المثبتين للصحبة أكثر عدداً من النافين، ثم إن المثبت مقدم على النافي؛ لأن معه زيادة علم، ليست مع النافي.

ثانياً: أما عن رأي الإمام أحمد بن حنبل، فقد ذكره عنه ابن حجر، وأجاب بقوله: "قلعه أراد الصحبة الخاصة"⁽⁷⁹⁾. ويشهد لهذا أن الإمام أحمد روى له عن النبي ﷺ، وقال: "حديث مسلمة بن مخلد"⁽⁸⁰⁾، كصنيعه مع غيره من الصحابة.

ثالثاً: أما عن نفي الإمام أبي حاتم الرازي للصحبة، فقد تعقبه الذهبي بقوله: "وشد أبو حاتم، فقال: ليس له صحبة". وورد أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث مسلمة عاملاً على صدقات بني فزارة"⁽⁸¹⁾؛ مما يشير أنه كان كبيراً.

رابعاً: روى عنه جماعة أنه صرح بما يدل على ثبوت الصحبة له، حيث أخرج ابن أبي شيبة⁽⁸²⁾، وابن أبي عاصم⁽⁸³⁾، والطبراني⁽⁸⁴⁾، والخطيب البغدادي⁽⁸⁵⁾، وأبو نعيم⁽⁸⁶⁾، من طريق وكيع عن موسى بن علي بن رباح اللخمي، عن أبيه، قال: سَمِعْتُ مُسْلِمَةَ بْنَ مُخَلَّدٍ، قَالَ: "وُلِدْتُ حِينَ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَقُبِضَ وَأَنَا ابْنُ عَشْرٍ". بينما أخرج الدارقطني⁽⁸⁷⁾، والطبراني⁽⁸⁸⁾، وأبو نعيم⁽⁸⁹⁾، من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن موسى بن علي بن رباح اللخمي، عن أبيه، عن مسلمة بن مخلد، قال: قدم النبي ﷺ المدينة وأنا ابن أربع سنين، وتوفي مسلمة بن مخلد، قال: قدم النبي ﷺ المدينة وأنا ابن أربع سنين، وتوفي

وجزم بصحبته: ابن يونس⁽⁶²⁾، وعبد الغني بن سعيد⁽⁶³⁾، وابن ناصر الدين⁽⁶⁴⁾، فقالوا: "له صحبة". وزاد الدارقطني⁽⁶⁵⁾، وأبو نعيم⁽⁶⁶⁾، وابن عبد البر⁽⁶⁷⁾، والخطيب البغدادي⁽⁶⁸⁾، وابن مندة⁽⁶⁹⁾، وابن ماكولا⁽⁷⁰⁾، والمزي⁽⁷¹⁾، وابن العماد الحنبلي⁽⁷²⁾، فقالوا: "له صحبة، ورواية عن النبي ﷺ". وقال ابن عساكر: "أدرك النبي ﷺ"، وروى عنه⁽⁷³⁾، وكذا قال ابن الأثير⁽⁷⁴⁾، وابن منظور⁽⁷⁵⁾.

القول الثاني: يرى نفي الصحبة عنه. وقد ذهب إلى هذا القول بالإضافة إلى ابن أبي حاتم وأبيه، أحمد بن حنبل، حيث قال: "ليست له صحبة"⁽⁷⁶⁾، ومسلم بن الحجاج، حيث ذكره في الطبقة الأولى من التابعين من أهل مصر، وقال: "ولد في زمن النبي ﷺ"⁽⁷⁷⁾، وأبو أحمد العسكري، حيث قال: "له رؤية، وليست له صحبة"⁽⁷⁸⁾.

(61) السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (ج1/236).

(62) ابن يونس، تاريخ ابن يونس (ج1/473 رقم1297).

(63) عبد الغني، المؤلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم (ج2/623).

(64) ابن ناصر الدين، توضيح المشتبه (ج8/91).

(65) الدارقطني، المؤلف والمختلف (ج4/2003).

(66) أبو نعيم، معرفة الصحابة (ج5/2494).

(67) ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (ج3/1398 رقم2403).

(68) الخطيب، تالي تلخيص المتشابه (ج1/121)، وينظر: الخطيب، الكفاية في علم الرواية (ص55).

(69) المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الرجال للمعرفة 35/1.

(70) ابن ماكولا، الإكمال في رفع الارتفاع عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (ج7/172).

(71) المزي، تهذيب الكمال (ج27/574-575 رقم5962).

(72) ابن العماد، شذرات الذهب (ج1/282).

(73) ابن عساكر، تاريخ دمشق (ج58/54 رقم7399).

(74) ابن الأثير، أسد الغابة (ج5/168 رقم4924).

(75) ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق (ج24/271).

(76) ينظر: ابن أبي حاتم، المراسيل (ص197 رقم359)، والعلاني، جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص280 رقم766)، وابن العراقي، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص304).

(77) مسلم، الطبقات للإمام (ج2/379).

(78) ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج10/149 رقم282)، ومغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج11/194 رقم4561). ولم أعثر على قوله هذا في كتاب له.

(79) ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (ج6/92). والمراد بالصحبة الخاصة: هي الصحبة المقتضية مزيداً من التشريف؛ بطول الملازمة، أو بثبوت النص والتعيين في فضيلتهم.

(80) ينظر: أحمد، المسند (ج28/158 ح16959).

(81) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج4/434 رقم295).

(82) [ابن أبي شيبة: المصنف 11/7: رقم الحديث33858].

(83) [ابن أبي عاصم: الأحاد والمثاني 324/5: رقم الحديث2866].

(84) [الطبراني: المعجم الكبير 437/19: رقم الحديث1060].

(85) الخطيب، تالي تلخيص المتشابه (ج1/122).

(86) أبو نعيم، معرفة الصحابة (ج5/2494).

(87) الدارقطني، المؤلف والمختلف (ج4/2003).

(88) الطبراني، المعجم الكبير (ج19/438 ح1061).

(89) أبو نعيم، معرفة الصحابة (ج5/2494).

بن الصامت، ومسلمة بن مخلد رضي الله عنهم⁽⁹⁸⁾؛ مما يُشعر بأنه في طبقة أقرانه هؤلاء.

الراوي الثاني: مسعود بن حراش بن جحش بن عمرو بن معاذ الغنبي، الكوفي، أخو ربيعي بن حراش⁽⁹⁹⁾.

مسألة التعقب: قال ابن أبي حاتم: "قال البخاري: له صحبة، سمعت أبي يقول: لم تصح صحبته مع النبي ﷺ، روى عن عمر وطلحة بن عبيد الله رضي الله عنهما، روى عنه أبو بردة⁽¹⁰⁰⁾ وحلام بن صالح⁽¹⁰¹⁾".

دراسة المسألة:

يتعقب ابن أبي حاتم وأبوه على البخاري إثباته الصحبة لمسعود بن حراش، فينفيان الصحبة عنه، وقد أكد ابن أبي حاتم على ذلك حيث كرر ذلك في كتاب آخر، حيث روى عن أبيه قوله: "لم تصح صحبته مع النبي ﷺ، وكان البخاري رحمه الله يقول له صحبة⁽¹⁰²⁾".

وبالرجوع إلى ترجمة البخاري له، نجد أنه قال: "مسعود بن حراش له صحبة، قال لي إسحاق: أخبرنا أبو أسامة، قال: حدثني طلحة بن يحيى، قال: أخبرني أبو بردة عن مسعود بن حراش، قال: بينا أنا أطوف بين الصفا والمروة، إذا أناس كثير يتبعون إنساناً فتى شاباً مؤثقاً يده إلى عنقه، قلت: ما شأنه؟ قالوا: هذا طلحة بن عبيد الله صلباً، وامرأة وزراء تدمه وتسبّه، قالوا: هذه أمه الصعبة بنت الحضرمي. قال طلحة: وأخبرني عيسى بن طلحة وغيره أن عثمان بن عبيد الله أختا طلحة بن عبيد الله قرن طلحة مع أبي بكر ليحبسه عن الصلاة ويرده عن دينه، وحرز يده مع يد أبي بكر، فلم يرعهم إلا وهو يصلي مع أبي بكر⁽¹⁰³⁾. ولم أعر على من صرح بإثبات الصحبة له، وإنما ذكره ابن عبد البر⁽¹⁰⁴⁾، وابن الأثير⁽¹⁰⁵⁾، وابن حجر⁽¹⁰⁶⁾، في عداد تراجم الصحابة،

وأنا ابن أربع عشرة. وقد رجح الطبراني الحديث من طريق ابن مهدي، فقال: "وَحَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عِنْدِي الصَّوَابُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"⁽⁹⁰⁾. ورجحه أيضاً ابن يونس، حيث ذكر الحديث من طريق وكيع، ثم قال: "هذا الحديث غريب، وقد رواه معن بن عيسى، وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهما، عن موسى بن علي⁽⁹¹⁾".

خامساً: ثبت إسلامه في زمن تصح فيه الصحبة، وفي سنٍ يصح فيه التحمل، فقد أخرج ابن سعد⁽⁹²⁾، والبخاري⁽⁹³⁾، كلاهما من طريق علي بن رباح عن مسلمة بن مخلد قال: أسلمت وأنا ابن أربع سنين، وتوفي رسول الله ﷺ وأنا ابن أربع عشرة سنة. وقال ابن منده: "أسلم وهو ابن أربع، وتوفي رسول الله ﷺ وهو ابن عشر، وقال: ولدت مقدم رسول الله ﷺ المدينة، وقبض رسول الله ﷺ وأنا ابن عشر، وقيل: ابن أربع عشرة سنة⁽⁹⁴⁾".

سادساً: روى عنه جماعة من الصحابة وكبار التابعين؛ مما يُشعر بثبوت الصحبة له، قال ابن عساكر: "روى عنه أبو أيوب الأنصاري ﷺ، وهو أكبر منه، ومحمود بن لبيد ﷺ على ما قيل، وهلال بن عبد الرحمن بن مجمع الغافقي، ومحمد بن سيرين⁽⁹⁵⁾. فإن أبا أيوب الأنصاري ﷺ صحابي كبير مشهور، ومحمود بن لبيد صحابي صغير، جل روايته عن الصحابة⁽⁹⁶⁾".

سابعاً: روى مسلمة بن مخلد ﷺ أحاديث عدة عن النبي ﷺ⁽⁹⁷⁾.

ثامناً: كان مسلمة بن مخلد من جملة الأربعة الذين أمد بهم عمر بن الخطاب عمرو بن العاص رضي الله عنهم، وذكر له أن كل واحد منهم معدود بألف رجل، وهم: المقداد بن الأسود، والزبير بن العوام، وعبادة

(90) الطبراني، المعجم الكبير (ج438/19-438/1061).

(91) ابن يونس، التاريخ (ج1/474رقم1297).

(92) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج348/7-349).

(93) البخاري، التاريخ الأوسط (ج31رقم104).

(94) ابن مندة، المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الرجال للمعرفة (ج35/1).

(95) ابن عساكر، تاريخ دمشق (ج58/54رقم7399).

(96) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص522رقم6517).

(97) ينظر: عبد الرزاق، المصنف (ج228/10-18936)، وأحمد، المسند (ج158/28-16959)، والآجري، الشريعة (ج2438/5-1919)، والطبراني، المعجم الكبير (ج438/19-1063، 1064)، (ج439/19-1065)، والقضاعي، مسند الشهاب (ج400/1-689).

(98) ينظر: مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج11/192رقم4561).

(99) ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج196/6رقم2044)، وابن حجر، الإصابة (ج76/6رقم7959). ولم أعر له على تاريخ الوفاة.

(100) وهو ابن أبي موسى الأشعري، قيل: اسمه عامر، وقيل: الحارث. ينظر تقريب التهذيب (ص621رقم7952).

(101) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج282/8رقم1294).

(102) ابن أبي حاتم، المراسيل (ص201رقم369).

(103) البخاري، التاريخ الكبير (ج7/421رقم1849).

(104) ابن عبد البر، الاستيعاب (ج3/1391رقم2375).

وابن ناصر الدين الدمشقي⁽¹¹⁶⁾، في عداد المخضرمين من التابعين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام في حياة رسول الله ﷺ، وليست لهم صحبة؛ لأنهم لم يُسلموا إلا بعد وفاة النبي ﷺ.

خلاصة المسألة:

الراجح - والله أعلم - أن مسعود بن حراش هذا، ليست له صحبة، وإنما أدرك الجاهلية والإسلام، وأسلم بعد وفاة رسول الله ﷺ، فعداده في المخضرمين من التابعين.

وأما عن إثبات الإمام البخاري الصحبة له، فقد يكون بسبب روايته عن طلحة بن عبيد الله ﷺ؛ إذ إنه مشعر بحضوره عصر الجاهلية وروايته النبي ﷺ، وهذا ليس بدليل على صحة ثبوت الصحبة له، وقد ذكر ابن حجر رواية البخاري في التاريخ الكبير، ثم عقب بقوله: "إن كان هذا معتمداً من أثبت صحبته، فلا حجة فيه؛ لأنه لم يذكر في القصة أنه أسلم حينئذ. والله أعلم"⁽¹¹⁷⁾.

ومما يؤكد عدم ثبوت الصحبة له، أنه لم يثبت حديث واحد من رواية مسعود بن حراش عن النبي ﷺ، وإنما روى عن عمر بن الخطاب ﷺ وغيره من الصحابة، وهذا ما نص عليه غير واحد ممن سبق ذكرهم من العلماء، ولم ينص أحد على أنه روى عن النبي ﷺ.

الراوي الثالث: مُحَمَّدُ بْنُ لَبِيدٍ بْنِ عُقْبَةَ بْنِ رَافِعِ بْنِ امْرِئِ الْقَيْسِ بْنِ زَيْدٍ، أَبُو نُعَيْمٍ الْأَنْصَارِيُّ الْأَشْهَلِيُّ الْمَدَنِيُّ، مُتَوَفَى سَنَةِ سِتٍّ وَتِسْعِينَ، وَقِيلَ: سَبْعٍ وَتِسْعِينَ⁽¹¹⁸⁾.

مسألة التعقب:

قال ابن أبي حاتم: قال البخاري: له صحبة فخطأ أبي عليه، وقال: "لا يُعرف له صحبة، روى عن ابن عباس، روى عنه عاصم بن عمر بن قتادة"، سمعت أبي يقول ذلك⁽¹¹⁹⁾. وأعاد ابن أبي حاتم في موضع آخر اعتراض أبيه على البخاري⁽¹²⁰⁾.

ونقلوا رأي البخاري وأبي حاتم، دون ترجيح، وزاد عليهما ابن الأثير فنقل عن ابن منده، وأبي نعيم قولهما: "أدرك الجاهلية، ولا صحبة له"⁽¹⁰⁷⁾، بينما زاد ابن حجر فنقل عن العسكري قوله: "قال غير أبي حاتم: قد سمع من النبي ﷺ"، وعن ابن السكن قوله: "لم أجد ما يدل على صحبته"⁽¹⁰⁸⁾.

وفي ذكر هؤلاء الأئمة الثلاثة - ابن عبد البر، ابن الأثير، ابن حجر - مسعود بن حراش في تراجم الصحابة؛ يُشعر بأنهم يعتبرونه في عدادهم حقيقة، ويرون رأي البخاري، ولكن يُعَكِّر على هذا الإشعار أنهم ذكروا عدداً من المختلف فيهم، وذكروا أقوال العلماء في ذلك.

ونقل أبو زرعة ابن العراقي عن أبي حاتم نفيه الصحبة، وعن البخاري إثباتها⁽¹⁰⁹⁾، دون بيان ما يراه صواباً، بيد أن ذكره في المراسيل؛ يُشعر بأنه يرى روايته مرسلة، فهو من التابعين لا من الصحابة.

وقد خولف البخاري من قبل أكثر المحدثين في ذلك، فقد قال ابن سعد: "روى عن عمر بن الخطاب ﷺ، وكان قليل الحديث"⁽¹¹⁰⁾، وقال العجلي: "تابعي ثقة من خيار التابعين"⁽¹¹¹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وترجم له ترجمتين؛ مما يُشعر بأنه يراهما اثنين، فقال: مَسْعُودُ بْنُ جَرَّاشٍ يَرُوي عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ﷺ رَوَى عَنْهُ أَبُو بَرْدَةَ⁽¹¹²⁾، وَمَسْعُودُ بْنُ جَرَّاشٍ يَرُوي عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ⁽¹¹³⁾، وقال أبو نعيم: "مسعود بن جرّاش أخو ربعي بن جرّاش، أدرك الجاهلية، ولا يصح له رؤية، ولا صحبة، ذكره بعض المتأخرين، روى عنه أخوه ربعي، وأبو بردة إسلام طلحة بن عبيدة"⁽¹¹⁴⁾. وقد ذكره الحاكم⁽¹¹⁵⁾.

(105) ابن الأثير، أسد الغابة (ج5/153 رقم4878).

(106) ابن حجر، الإصابة (ج6/76 رقم7959).

(107) ابن الأثير، أسد الغابة (ج5/153 رقم4878).

(108) ابن حجر، الإصابة (ج6/76_77 رقم7959).

(109) ابن العراقي، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص301).

(110) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج6/196 رقم2044).

(111) العجلي، معرفة الثقات (ج2/275 رقم1411).

(112) ابن حبان، الثقات (ج5/441 رقم5616).

(113) ابن حبان، الثقات (ج5/441 رقم5617).

(114) أبو نعيم، معرفة الصحابة (ج5/2539).

(115) الحاكم، معرفة علوم الحديث (ص44).

(116) ابن ناصر الدين، مجالس في تفسير قوله تعالى: {لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم} (ص284).

(117) ابن حجر، الإصابة (ج6/77 رقم7959).

(118) ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج5/57 رقم655)، وابن حبان، الثقات (ج3/397 رقم1307)، والذهبي، تاريخ الإسلام (ج6/473 رقم402).

(119) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج8/289_290 رقم1329).

(120) ابن أبي حاتم، المراسيل (ص200 رقم365).

دراسة المسألة:

الأثير ابن عبد البر، فنقل كلامه على جهة الإقرار والموافقة⁽¹³⁰⁾، وذكر ابن كثير أنه ولد في حياة النبي ﷺ، وروى عنه أحاديث، لكن حكمها بالإرسال، ثم ذكر قول البخاري وابن عبد البر، ثم ذكر الاختلاف في سنة وفاته، وعقب على ذلك بقوله: "والله أعلم باليقين"⁽¹³¹⁾، وقال النووي: "محمود بن لبيد الصحابي، رضى الله عنه ... ولد في حياة رسول الله ﷺ، ولم يصح له سماع ولا رواية عن النبي ﷺ، وقد روى عن النبي ﷺ أحاديث مرسله، واختلفوا في صحبته"، ثم ذكر رأي البخاري وأبي حاتم، وترجيح ابن عبد البر لرأي البخاري⁽¹³²⁾، وقال الصفدي: "لبيد بن عقبة: هو والد محمود بن لبيد، له صحبة ولابنه أيضاً"⁽¹³³⁾، ومال العلاني إلى هذا القول، حيث ذكر رأي أبي حاتم الرازي، ورأي البخاري، وعقب بقوله: "قلت: جزم ابن حبان بصحبته"⁽¹³⁴⁾، وكذا مال إليه الأبناسي، حيث عبر عن رأي مسلم وأبي حاتم الرازي والمزي أنه معارض بما ذكر عن أحمد والبخاري وابن حبان، وأنه معدود في الصحابة⁽¹³⁵⁾، وترجم له ابن حجر ضمن تراجم الصحابة⁽¹³⁶⁾. ونسب مغلطاي هذا القول لكل من: الترمذي في كتاب الصحابة، وابن مندة، والباوردي⁽¹³⁷⁾، وابن أبي خيثمة، وأبي يعلى الموصلي، ويعقوب بن شيبه، وأبي القاسم ابن عساكر⁽¹³⁸⁾.

القول الثاني: يرى نفي الصحبة عنه، وقد ذهب إلى هذا القول بالإضافة إلى أبي حاتم وابنه، العجلي، حيث قال: "مدني تابعي ثقة"⁽¹³⁹⁾، ويعقوب بن سفيان، حيث قال: "ثقة"⁽¹⁴⁰⁾. والمزي، حيث

يتعقب ابن أبي حاتم وأبوه على البخاري إثبات الصحبة لمحمود بن لبيد، وقد روى ابن أبي حاتم عن أبي زرعة أنه سئل عن محمود بن لبيد؟ فقال: "روى عن ابن عباس، روى عنه الحارث بن فضيل، مديني أنصاري ثقة"⁽¹⁴¹⁾. مما يؤكد أن أبا زرعة أيضاً لم يثبت له الصحبة. وبالرجوع إلى تاريخ البخاري الكبير وترجمته فقد قال: "محمود بن لبيد الأشلهي الأنصاري، قال لنا أبو نعيم عن عبد الرحمن بن العسيل عن غاصم بن غمر عن محمود بن لبيد قال: أسرع النبي ﷺ حتى تقطعت نعالنا يوم مات سعد بن معاذ"⁽¹⁴²⁾. والظاهر من صنيع الإمام البخاري حيث أورد هذا الحديث في ترجمته أنه يرى صحبته، بينما ذكر الشيخ المعلمي في تحقيقه لكتاب الجرح والتعديل، أن البخاري لم يصرح بأن له صحبة، لكنه أسند إليه⁽¹⁴³⁾؛ مما يشعر بأنه يرى ثبوتها، ومما يشهد لذلك ما نسبته ابن عبد البر إلى البخاري من القول بذلك وأيده، مما يزيد الوثوق بثبوت ذلك عنه⁽¹⁴⁴⁾.

وقد اتفق العلماء على أن محمود بن لبيد ولد في حياة رسول الله ﷺ، واتفقوا على أن جل روايته عن الصحابة، وأن رواياته عن النبي ﷺ لها حكم الإرسال⁽¹⁴⁵⁾، ولكن اختلفوا في ثبوت الصحبة له على قولين:

القول الأول: يرى إثبات الصحبة له، وقد ذهب إلى هذا القول بالإضافة إلى الإمام البخاري، الترمذي، حيث قال: "أدرك النبي ﷺ، ورآه وهو صغير"، وجعل روايته عن النبي ﷺ مرسله⁽¹⁴⁶⁾، وكذا ذهب أبو القاسم البغوي⁽¹⁴⁷⁾، وابن حبان، حيث جزم بقوله: "له صحبة"⁽¹⁴⁸⁾، وابن عبد البر، حيث ذكر رأي البخاري وأبي حاتم، وساق بعض الأحاديث التي أسندها محمود بن لبيد، وذكر أن قول البخاري أولى⁽¹⁴⁹⁾، وقد تابع ابن

(130) ابن الأثير، أسد الغابة (ج5/112 رقم4780).

(131) ابن كثير، البداية والنهاية (ج12/661).

(132) النووي، تهذيب الأسماء واللغات (ج2/85 رقم557).

(133) الصفدي، الوافي بالوفيات (ج7/297).

(134) العلاني، جامع التحصيل (ص275 رقم741).

(135) الأبناسي، الشذا الفياح (ج2/532).

(136) ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (ج6/35 رقم7838).

(137) هو أبو منصور محمد بن سعد الباوردي، له كتاب معرفة الصحابة. ينظر:

مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج11/102 رقم4453).

(138) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج11/102 رقم4453).

(139) العجلي، معرفة الثقات (ج2/266 رقم1690).

(140) يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ (ج3/375).

(141) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج8/289-290 رقم1329).

(142) البخاري، التاريخ الكبير (ج7/402 رقم1762).

(143) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج8/289-290 رقم1329).

(144) ابن عبد البر، الاستيعاب (ج3/1379 رقم2348).

(145) ينظر: ابن حبان، الثقات (ج3/397 رقم1307)، وأبو نعيم، معرفة الصحابة

(ج5/2524)، والنووي، تهذيب الأسماء واللغات (ج2/85 رقم557)، والذهبي، تاريخ

الإسلام (ج6/473 رقم402)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (ج10/65 رقم110).

(146) الترمذي، السنن (ج3/449 ح2036).

(147) أبو نعيم، معجم الصحابة (ج5/427).

(148) ابن حبان، الثقات (ج3/397 رقم1307).

(149) ابن عبد البر، الاستيعاب (ج3/1379 رقم2348).

غيره⁽¹⁵¹⁾. وهو بذلك يشير إلى أن المثبت مقدم على النافي؛ لأن معه زيادة علم، ليست مع النافي. وقد تعقب مغلطاي المزي حين قال: "لا تصح له رؤية ولا سماع"، فقال: "كأنه لم ير قول البخاري"⁽¹⁵²⁾.

ثانياً: أن محمود بن لبيد -باتفاق العلماء من أصحاب القولين، كما سبق ذكره- ولد بالمدينة المنورة زمن النبوة؛ وهذا مظنة المعاصرة واللقاء، وفيه تعقب على الإمام مسلم، الذي يرى الاتصال مع وجود المعاصرة بين الراويين وإن تباعدا في السكنى، فمن باب أولى حصول الاتصال واللقاء لمحمود بن لبيد بالنبي ﷺ؛ بخاصة أنه لما توفي النبي ﷺ كان مميّزاً، قال ابن حجر: "على مقتضى قول الواقدي في سنّه يكون له يوم مات النبي ﷺ ثلاث عشرة سنة، وهذا يُقَوِّي قول من أثبت الصحبة"⁽¹⁵³⁾.

ثالثاً: أن الإمام أحمد جعل له مسنداً كسائر الصحابة، وأسند له أحاديث عدة، رويت عنه عن النبي ﷺ، وقد صحّ بعض هذه الأحاديث، وحسن بعضها⁽¹⁵⁴⁾، ولهذا قال أبو القاسم البغوي: "ورأيت في مسند أحمد بن حنبل محمود بن لبيد فيما أخرجه أحمد في المسند"⁽¹⁵⁵⁾، وقال مغلطاي: "ذكره أحمد بن حنبل في مسنده في جملة الصحابة"⁽¹⁵⁶⁾.

فقد أثبت الإمام أحمد الإدراك لمحمود بن لبيد، وأورد أحاديثه في مسنده، وهي مرسلة في الحقيقة كما سبق ذكره، لكنها مسندة عنده بدليل إirاده لها في المسند، وهذا أيضاً يدل على أن مرسل الصحابي عند الإمام أحمد من قبيل المسند، ومما يدل أيضاً على أنه أقر احتجاج من احتج بحديث محمود بن لبيد الذي أرسله عن النبي ﷺ، والاحتجاج نوع من التصحيح. وقد تابعه على ذلك أبو نعيم حيث أخرج حديث محمود بن لبيد مرفوعاً⁽¹⁵⁷⁾.

رابعاً: على فرض نفي سماعه من النبي ﷺ، فإن الأشهر عند العلماء - بما فيهم من نفى الصحبة - إثبات الإدراك له، وهو دليل على التقريقر بين الصحبة المقترنة بالرواية والمجردة عنها، ولكنه ليس بدليل على

قال: "ولد في حياة النبي ﷺ، ولم تصح له رؤية ولا سماع من النبي ﷺ، وقد روى عن النبي ﷺ أحاديث"⁽¹⁴¹⁾.

وعده ابن سعد في الطبقة الأولى من التابعين من أهل المدينة، ممن ولد على عهد رسول الله ﷺ، وقال: "ولد محمود بن لبيد في عهد النبي ﷺ، وكان ثقة قليل الحديث"⁽¹⁴²⁾، وذكره مسلم في طبقات التابعين من أهل المدينة⁽¹⁴³⁾، وذكره الدارقطني في عداد التابعين⁽¹⁴⁴⁾، وقال العيني: "ولد في حياة النبي ﷺ، ولم يصح له رؤية، ولا سماع من النبي ﷺ، وكان ثقة قليل الحديث"⁽¹⁴⁵⁾، وقال الخزرجي: "من أولاد الصحابة، لا يصح له سماع من النبي ﷺ"⁽¹⁴⁶⁾. وقال ابن حجر: "روى عن النبي ﷺ أحاديث، ولم تصح له رؤية، ولا سماع منه"⁽¹⁴⁷⁾.

وهناك جماعة من العلماء ترجموا له، وذكروا اختلاف العلماء في ثبوت صحبته، دون ذكر القول الراجح، كخليفة بن خياط، حيث اقتصر على ذكر تاريخ وفاته⁽¹⁴⁸⁾، والذهبي، حيث ذكر ميلاده بالمدينة في زمن النبوة، وروايته لأحاديث يرسلها⁽¹⁴⁹⁾، فالظاهر أن الذهبي لم يجزم رأيه في المسألة، وكذا ابن العراقي لم يجزم رأيه، حيث اكتفى بإيراد رأي البخاري وموافقة ابن حبان له، ورأي أبي حاتم في نفي الصحبة عنه⁽¹⁵⁰⁾.

والراجح في هذه المسألة، ثبوت الصحبة له؛ لأمر عدة:

أولاً: تعقب ابن عبد البر أبا حاتم فقال: "قول البخاري أولى، وقد ذكرنا من الأحاديث ما يشهد له، وهو أولى بأن يُذكر في الصحابة من محمود بن الربيع؛ فإنه أسن منه"، وتعقب مسلماً بقوله: "وذكره مسلم في الطبقة الثانية -التابعين- منهم، فلم يصنع شيئاً، ولا علم منه ما علم

(141) المزي، تهذيب الكمال (ج27/309 رقم5820).

(142) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج5/57 رقم655).

(143) مسلم، الطبقات (ج1/231 رقم658).

(144) الدارقطني، ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم (ج2/247 رقم1235).

(145) العيني، مغاني الأخبار (ج5/22 رقم2225).

(146) الخزرجي، خلاصة تهذيب تهذيب الكمال (ج1/371).

(147) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج10/65 رقم110).

(148) خليفة، الطبقات (ص415 رقم2039).

(149) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج6/473 رقم402)، وسير أعلام النبلاء

(ج4/469 رقم329)، والكاشف (ج2/246 رقم5324).

(150) ينظر: ابن العراقي، تحفة التحصيل (ص296).

(151) ابن عبد البر، الاستيعاب (ج3/1379 رقم2348).

(152) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج11/102 رقم4453).

(153) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج10/66 رقم110).

(154) ينظر: أحمد، المسند (ج39/30 رقم23619)، وما بعده.

(155) البغوي، معجم الصحابة (ج5/427).

(156) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج11/102 رقم4453).

(157) أبو نعيم، معرفة الصحابة (ج5/2524 ح6113).

بْنُ مَعْدَانَ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ الْجُعْفِيُّ: نَا شَبَابَةُ قَالَ نَا حَرِيرٌ سَمِعَ خُمَيْرَ بْنَ يَزِيدَ الرَّحْبِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا قُتَيْبَةَ مَرْتَدًا بَنَ وَدَاعَةَ صَاحِبَ النَّبِيِّ ﷺ فَرِيًّا رَأَى عَلَى سَاقِهِ أَوْ تَوْبِهِ الْبُرْعُوثَ فِيمر عليهما يَدُهُ هَكَذَا وَأَمَرَ بِهِ عَلَى صَدْرِهِ فَيَقْتُلُهُ⁽¹⁶³⁾.

والظاهر من صنيع الإمام البخاري أنه لم يقل له صحبة، إلا حكاية عن التابعي الذي شهد له بالصحبة، فليس للبخاري فيه إيراد ولا صدر⁽¹⁶⁴⁾، بيد أن إيراده حديثاً مسنداً في ترجمته من روايته؛ يُشعر أنه يرى صحبته، ومما يشهد لهذا ما نسبته ابن عبد البر وغيره إلى البخاري من القول بذلك وأيده، مما يزيد الوثوق بثبوت ذلك عنه⁽¹⁶⁵⁾، وهو أيضاً ما فهمه ابن أبي حاتم وأبوه من صنيع البخاري، ولا شك أنهما من أكثر الناس دراية بمنهج البخاري وصناعته في تاريخه، ومراده فيه.

وقد اختلف في ثبوت صحبته إلى قولين مشهورين:

القول الأول: يرى إثبات الصحبة له، وهو قول الإمام البخاري، وقد ذكر كلام البخاري فيه على جهة الإقرار: ابن حبان⁽¹⁶⁶⁾، والدارقطني⁽¹⁶⁷⁾، وأبو نعيم، وساق حديثاً لمرثد يسنده للنبي ﷺ⁽¹⁶⁸⁾، وابن ماكولا⁽¹⁶⁹⁾، وابن عبد البر؛ حيث ذكره في عداد من ترجم لهم من الصحابة مستأنساً بصنيع الإمام البخاري⁽¹⁷⁰⁾، وكذا ابن الأثير⁽¹⁷¹⁾. وترجم له ابن كثير، وذكر نفي مسلم وأبي حاتم الصحبة له، وإثبات البخاري لها، ثم ساق حديثين مسندين؛ مما يدل على أن ابن كثير يرى صحبته⁽¹⁷²⁾. وذكره ابن حجر في عداد تراجم الصحابة، وذكر قول البخاري والحديث الذي ساقه، وإنكار أبي حاتم عليه، ثم عقب بقوله: "وحجة البخاري واضحة ... وذكره في الصحابة جماعة، منهم:

نفي الصحبة المجردة من الرواية، وعليه يُحمل نفي من نفي الصحبة، أنه إنما أراد بذلك نفي الصحبة المقترنة بالرواية، والله أعلم.

خامساً: هناك جماعة من الصحابة، ثبت لهم شرف الصحبة، لكن لم يثبت لهم سماع من النبي ﷺ؛ لأنهم أدركوه صغاراً لا يميزون، منهم: محمود بن لبيد، على الأصح⁽¹⁵⁸⁾.

سادساً: أوجز ابن حجر فيه القول: "صحابي صغير، وجل روايته عن الصحابة"⁽¹⁵⁹⁾. رغم أن ابن حجر ورد عنه خلاف ذلك في تهذيب التهذيب كما سبق، حيث قال: "روى عن النبي ﷺ أحاديث، ولم تصح له رؤية، ولا سماع منه". ولكن يزول هذا الإشكال: بأنه من المعلوم يقيناً عند المحدثين أن تقريب التهذيب متأخر من حيث وقت التصنيف عن تهذيب التهذيب؛ لأنه قصد اختصاره؛ مما يؤكد أن ابن حجر حسم رأيه فيه بثبوت الصحبة له، والله أعلم.

الراوي الرابع: مَرْتَدُ بْنُ وَدَاعَةَ أَبُو قُتَيْبَةَ، وقيل: أَبُو قَبِيلَةَ، الْحَمِيرِيُّ الْمَغْنِي، وقيل: الْمَغْنِي، الْحَمِصِيُّ الشَّامِي، وقيل: الْجُعْفِي، وقيل: الْمَغْنِي مِنْ طِيءٍ⁽¹⁶⁰⁾.

مسألة التعقب: قال ابن أبي حاتم: "قال البخاري له صحبة. ثم قال: سمعت أبي يقول: ليست له صحبة، روى عن عبد الله بن حوالة، روى عنه خالد بن معدان وخمير بن يزيد الرحبي والحكم بن الوليد الوحاظي وصفوان بن عمرو، سمعت أبي يقول ذلك"⁽¹⁶¹⁾. وقال ابن أبي حاتم أيضاً: "سمعت أبي يقول: مَرْتَدُ بْنُ وَدَاعَةَ أَبُو قُتَيْبَةَ الْحَمِصِيُّ ليس له صحبة، وكان البخاري رحمه الله قد كتب أن له صحبة، فخط عليه أبي رحمه الله"⁽¹⁶²⁾.

دراسة المسألة: يتعقب ابن أبي حاتم وأبوه البخاري في إثبات الصحبة لمرثد بن وداعة، وبالرجوع إلى ترجمة البخاري له، فقد قال: "مرثد بن وداعة أَبُو قُتَيْبَةَ الْمَغْنِي الْحَمِصِي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوَالَةَ رَوَى عَنْهُ خَالِدُ

(158) الجديع، تحرير علوم الحديث (ج1/273).

(159) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص522 رقم6517).

(160) ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (ج7/415 رقم1825)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج8/299 رقم1376)، وابن حبان، الثقات (ج3/400 رقم1319)، وابن الأثير، أسد الغابة (ج5/134 رقم4833)، والمزي، تهذيب الكمال (ج27/360 رقم5852)، وابن حجر، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (ج3/1032). ولم أعثَر له على تاريخ الوفاة.

(161) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج8/299 رقم1376).

(162) ابن أبي حاتم، المراسيل (ص202 رقم743).

(163) البخاري، التاريخ الكبير (ج7/415 رقم1825).

(164) ينظر: مغطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج11/121 رقم4477).

(165) ابن عبد البر، الاستيعاب (ج3/1379 رقم2348).

(166) ابن حبان، الثقات (ج3/400 رقم1319).

(167) الدارقطني، المؤلف والمختلف (ج4/2031).

(168) أبو نعيم، معرفة الصحابة (ج5/2565).

(169) ابن ماكولا، الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (ج7/177).

(170) ابن عبد البر، الاستيعاب (ج3/1379 رقم2348).

(171) ابن الأثير، أسد الغابة (ج5/134 رقم4833).

(172) ابن كثير، جامع المسانيد والسنن (ج7/369 رقم1696).

وسكت جماعة من المحدثين عنه، حيث ذكر ابنُ العراقي⁽¹⁸⁴⁾، والخزرجي⁽¹⁸⁵⁾، قول البخاري واعتراض أبي حاتم عليه دون ترجيح بينهما، وقال ابن كثير: "مختلف في صحبته"⁽¹⁸⁶⁾.

خلاصة المسألة: اختلف في صحبته، ويترجح ما ذهب إليه الأكثرية، وهو إثبات الصحبة له؛ ولأن الميثم مقدّم على النافي، لزيادة علمه به. **الراوي الخامس: مخلد بن خفاف بن أيّماء بن رَحْصَةَ الْغِفَارِي، أخو الحارث⁽¹⁸⁷⁾.**

مسألة التعقب:

قال ابن أبي حاتم: "قال البخاري له صحبة، سمعت أبي يقول: ليست له صحبة، روى عن عمر رضي الله عنه روى عنه الحسن بن محمد، سمعت أبي يقول ذلك"⁽¹⁸⁸⁾. وقال ابن أبي حاتم أيضاً: "سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ مَخْلَدُ الْغِفَارِيِّ لَيْسَتْ لَهُ صُحْبَةٌ، وَكَانَ الْبُخَارِيُّ يَقُولُ لَهُ صُحْبَةٌ"⁽¹⁸⁹⁾.

دراسة المسألة:

يتعقب أبو حاتم البخاري في إثباته الصحبة لمخلد الغفاري، ووافقه ابنه على ذلك، وبالرجوع إلى ترجمة البخاري له، فقد قال: "مخلد الغفاري عَنْ عُمَرَ، وَقَالَ ابْنُ عَيِّنَةَ عَنْ عُمَرَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ عُمَرُو: وَقَدْ رَأَيْتُ مَخْلَدًا"⁽¹⁹⁰⁾. فالظاهر من الترجمة أن البخاري لم يُصِرَّ بصحبته، ولم يُشر إلى ذلك، ومما يؤكد هذا أن الترمذي سأل البخاري عن حديث ابن أبي ذئب، عن مخلد بن خفاف، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى أَنَّ الْخُرَاجَ بِالضَّمَانِ؟ فقال: "مَخْلَدُ بْنُ خُفَافٍ لَا أَعْرِفُ لَهُ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَهَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ"⁽¹⁹¹⁾. وهذا القول من البخاري يبدو في ظاهره التعارض مع ما

مطّين⁽¹⁷³⁾، والطبراني في الكنى⁽¹⁷⁴⁾. ومال أيضاً ابن حجر إلى إثبات صحبته؛ حيث ذكر ترجمة البخاري له، وأن البغوي، وابن مندة، وأبا نعيم، وابن عبد البر⁽¹⁷⁵⁾، ذكروه في عداد الصحابة، وذكر اضطراب ابن حبان؛ إذ ذكره مرة في ثقات التابعين، وأنه يروي المراسيل، ومرة في الصحابة⁽¹⁷⁶⁾. بل جزم ابن حجر بصحبته فقال: "صحابي مقل"، له رواية عن بعض الصحابة⁽¹⁷⁷⁾. ووافقه الألباني⁽¹⁷⁸⁾.

وقد تعقب مغلطاي من قال أن ابن حبان جعله مرة في عداد التابعين، بأن هذا القول فيه نظر؛ من حيث إن ابن حبان لما ذكره فيهم، لم يذكر روايته عن أحد من الصحابة، إنما قال: يروي المراسيل، وهذه عادته في المختلف في صحبتهم عنده، ولهذا ذكره في الصحابة أيضاً، وذكره فيهم أيضاً: العسكري، والبغوي، وأبو نعيم، والباوردي، وابن مندة، وأبو عمر، في آخرين، وقبلهم أبو عبد الله أحمد بن حنبل⁽¹⁷⁹⁾. وعزا ابن ناصر الدين هذا القول لابن أبي خيثمة في تاريخه، وعزا لابن مندة في معرفة الصحابة أنه من تابعي حمص، ومع ذلك روى ابن مندة في ترجمته حديثاً له أسنده⁽¹⁸⁰⁾.

القول الثاني: يرى نفي ثبوت الصحبة له، وهو رأي أبي حاتم وابنه كما سبق، وهو رأي مسلم أيضاً، حيث ذكره في الطبقة الثانية من تابعي أهل الشام⁽¹⁸¹⁾، بينما ذكر مسلم مرثداً -في موضع آخر- وسكت عنه⁽¹⁸²⁾، ويبدو أنه رأي الذهبي أيضاً؛ لأنه تعقب البخاري بقوله: "قال البخاري له صحبة، فوهم"⁽¹⁸³⁾.

(173) هو أبو جعفر محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي، الملقب بمطّين. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج11/28رقم2534).

(174) ابن حجر، الإصابة (ج6/56رقم7896).

(175) لم أعر على هذا القول في كتابي: البغوي وابن مندة، وأما أبو نعيم وابن عبد البر فقد سبق ذكر قوليهما بخمسة أسطر.

(176) ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج10/83رقم144).

(177) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص524رقم6549).

(178) الألباني، صحيح سنن أبي داود (ج7/246ح2244).

(179) ينظر: مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج11/121رقم4477).

(180) ابن ناصر الدين، توضيح المشتبه (ج8/228). ولم أعر على ما عزا لابن أبي خيثمة في التاريخ، ولا ما عزا لابن مندة في المعرفة.

(181) مسلم، الطبقات (ج1/373رقم2043).

(182) مسلم، الكنى والأسماء (ج2/699رقم2815).

(183) الذهبي، الكاشف (ج2/250رقم5351).

(184) ابن العراقي، تحفة التحصيل (ص297).

(185) الخزرجي، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص372).

(186) ابن كثير، التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل (ج3/383).

(187) ينظر: المزي، تهذيب الكمال (ج27/337رقم5839)، ومغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج11/111رقم4465)، وابن حجر، تقريب التهذيب (ص523رقم6536). لم أعر له على تاريخ الوفاة.

(188) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج8/346رقم1589).

(189) ابن أبي حاتم، المراسيل (ص200رقم738).

(190) البخاري، التاريخ الكبير (ج7/436رقم1908).

(191) الترمذي، العلل الكبير (ص191رقم337).

وقال ابن عدي معقباً على حديث مَخْلَدِ الْغَفَارِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى أَنَّ الْخَرَجَ بِالضَّمَانِ: "وَمَخْلَدُ بْنُ خُفَّافٍ مَعْرُوفٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ، لَا يُعْرِفُ لَهُ غَيْرُهُ"⁽²⁰⁵⁾، وهو مشعرٌ بأن ابن عدي لا يرى صحبته؛ لأنه ذكره في جملة الضعفاء، وأنه لا يُعرف إلا بهذا الحديث.

والجدير بالذكر أن الإمام مسلماً لم يذكره في طبقاته، وبهذا لم يتبين لنا رأيه بصراحة، غير أن عدم إيراده يُشعر بأنه ليس في عداد الصحابة عنده؛ إذ من عادته إيراد من اختلف فيه في طبقة من الطبقات المُفهمَة لمراده، دون نفي الصحبة.

بينما ذكر العلائي⁽²⁰⁶⁾، وابنُ العراقي⁽²⁰⁷⁾، اختلافَ البخاري وأبي حاتم في ثبوت صحبته، دون ترجيح.

خلاصة المسألة: الراجح - والله أعلم - نفي الصحبة عنه، ونفي نسبة القول للإمام البخاري.

الراوي السادس: يَوْسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ بْنِ الْحَارِثِ أَبُو يَعْقُوبَ الْخَزْرَجِيُّ الْمَدَنِي⁽²⁰⁸⁾.

مسألة التعقب: قال ابن أبي حاتم: "رأى النبي ﷺ وليست له صحبة، روى أن النبي ﷺ أخذ تمرّة، وكان البخاريّ قال في كتابه: إن له صحبة، فسمعت أبي يقول: ليست له صحبة، له رؤية، وروى عن عثمان رضي الله عنه، روى عنه ابن المنكدر وعمر بن عبد العزيز ويحيى بن أبي الهيثم ويزيد بن أبي أمية الأعور والنضير بن قيس، سمعت أبي يقول ذلك"⁽²⁰⁹⁾. وقال ابن أبي حاتم أيضاً: "سمعت أبي يقول وأنكر على محمّد بن إسماعيل البخاريّ فيما قال: يوسف بن عبد الله بن سلام له صحبة، فسمعت أبي يقول: له رؤية، ولا صحبة له"⁽²¹⁰⁾.

نُسب إليه من القول بصحبة مَخْلَدِ الْغَفَارِيِّ؛ إذ فيه أن مَخْلَدًا ليس له سوى هذا الحديث، ولا يرويه عن النبي ﷺ، ولا عن الصحابي، وإنما يرويه عن التابعي عُرْوَةَ بْنِ الزَّيْبِر. وقال العقيلي: "حدثني آدم بن موسى قال: سمعت البخاري قال: مَخْلَدُ بْنُ خُفَّافٍ بْنُ إِيْمَاءِ الْغَفَارِيِّ فِيهِ نَظَرٌ"⁽¹⁹²⁾.

وقد اختلف في ثبوت الصحبة له على قولين:

القول الأول: ثبوت الصحبة لمَخْلَدِ الْغَفَارِيِّ، وهو ما نُسب إلى البخاري. وجعله ابن أبي عاصم في عداد الصحابة⁽¹⁹³⁾. وذكره ابن قانع في الصحابة، وساق له حديثاً مسنداً⁽¹⁹⁴⁾، وكذا أبو نعيم⁽¹⁹⁵⁾، وقال ابنُ عبد البر: "مذكور في الصحابة"، ثم ذكر قول البخاري وأبي حاتم⁽¹⁹⁶⁾، ووافقه ابنُ الأثير⁽¹⁹⁷⁾، وذكره ابن حجر في تراجم الصحابة⁽¹⁹⁸⁾. ومال إليه العيني فقال: "وأما مَخْلَدُ الْغَفَارِيِّ فله صحبة"، ثم ذكر قول البخاري وأبي حاتم⁽¹⁹⁹⁾. وعزاه مغلطاي لأبي أحمد العسكري في كتاب الصحابة⁽²⁰⁰⁾.

القول الثاني: نفي الصحبة عنه، وهو ما ذهب إليه أبو حاتم وابنه، وذكره ابن حبان في الثقات، ولم يذكر صحبته⁽²⁰¹⁾، ومال المزي إلى نفي الصحبة عنه، وهو ما يظهر من خلال قوله: "لأبيه ولجده صحبة"⁽²⁰²⁾، وترجم له الذهبي وحكى عن محمد بن وضاح توثيقه⁽²⁰³⁾، وجعله ابن حجر في الطبقة الوسطى من التابعين، فقال عنه "مقبول من الثالثة"⁽²⁰⁴⁾.

(192) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج4/230 رقم1823).

(193) ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني (ج2/256).

(194) ابن قانع، معجم الصحابة (ج3/125 رقم1096).

(195) أبو نعيم، معرفة الصحابة (ج5/2639).

(196) ابن عبد البر، الاستيعاب (ج4/1467 رقم2532).

(197) ابن الأثير، أسد الغابة (ج5/121 رقم4801).

(198) ابن حجر، الإصابة (ج6/44 رقم7862).

(199) العيني، عمدة القاري (ج17/219).

(200) ينظر: مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج11/112 رقم4465). ولم أعرش على كتاب الصحابة للعسكري.

(201) ابن حبان، الثقات (ج5/449 رقم5665).

(202) المزي، تهذيب الكمال (ج27/337 رقم5839).

(203) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج4/83 رقم8389).

(204) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص523 رقم6536).

(205) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج8/198 رقم1925).

(206) العلائي، جامع التحصيل (ص275 رقم743).

(207) ابن العراقي، تحفة التحصيل (ص297).

(208) ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (متمم الصحابة) (ج2/267 رقم43)، وابن

أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج9/225 رقم942)، وابن عساكر، تاريخ دمشق (ج74/244 رقم10193)، وأبو نعيم، معرفة الصحابة (ج5/2816)، والمزي، تهذيب

الكمال (ج32/435 رقم7142)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (ج3/509 رقم119). لم أعرش له على تاريخ الوفاة.

(209) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج9/225 رقم942).

(210) ابن أبي حاتم، المراسيل (ص234 رقم428).

ونكره أبو القاسم البغوي في عداد الصحابة⁽²²⁰⁾. وساق الطبراني أربعة أحاديث أسندها يوسف بن عبد الله بن سلام عن النبي ﷺ⁽²²¹⁾. وترجم الخطيب البغدادي بقوله: "باب ما جاء في صحة سماع الصغير"، وساق تحته روايات وأخباراً عدة عن صغار الصحابة وغيرهم، ومنهم: يوسف بن عبد الله بن سلام⁽²²²⁾، وهو بذلك يُدَلِّل على صحة سماع يوسف بن عبد الله بن سلام وروايته.

وقال النووي: "يوسف بن عبد الله بن سلام الصحابي، رضي الله عنهما ... ذكره البخاري والجمهور في الصحابة، وصرحوا بأنه صحابي. وقال ابن أبي حاتم: ليست له صحبة، وليس كما قال، وروى أيضاً عن عثمان، وعلي، وأبيه، وأبي الدرداء. روى عنه يزيد بن أبي أمية الأعور، وعمر بن عبد العزيز، ويحيى بن أبي الهيثم، ومحمد بن المنكدر، ويحيى الأنصاري، وعون بن عبد الله، ومحمد بن يحيى بن حبان، وآخرون"⁽²²³⁾.

وقال الذهبي: "أجلسه النبي ﷺ في حجره وسماه"⁽²²⁴⁾. ويبدو أن الذهبي يرى صحبته؛ لأنه لم يحكم عليه، ولم يبين درجته، مما يُشعر بأنه يرى صحبته، والله أعلم. وقال أيضاً: "له رؤية، ورواية حديثين، حكمهما الإرسال"⁽²²⁵⁾، وقال أيضاً: "ولد في حياة النبي ﷺ فسماه يوسف، وأجلسه في حجره، وله رؤية ما، وله رواية حديثين، حكمهما الإرسال"، ثم ذكر رواية له مسندة، وعقب عليها بقوله: "فإن صحَّ هذا، فهو صحابي"⁽²²⁶⁾.

ومال العلاني إلى ثبوت صحبته، حيث ذكر قوله: رأيت رسول الله ﷺ أخذ كسرة من خبز شعير ووضع عليها تمر، وقال: "هذه أدام هذه"، ثم عقب بقوله: "وهذا يقتضي قدراً زائداً على الرؤية، ويُؤيد قول البخاري، والله أعلم"⁽²²⁷⁾. وقال الصفدي: "الصَّحَابِيُّ الْمَدَنِيُّ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

دراسة المسألة: يتعقب أبو حاتم وابنه البخاري في إثباته الصحبة ليوسف بن عبد الله بن سلام، وبالرجوع إلى ترجمة البخاري له، فقد قال: "يوسف بن عبد الله بن سلام، قال عمر بن حفص بن غياث، أخبرنا أبي عن محمد بن أبي يحيى عن يزيد الأعور ابن أبي أمية عن يوسف بن عبد الله بن سلام قال: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ كِسْرَةً مِنْ خُبْزِ شَعِيرٍ فَوَضَعَ عَلَيْهَا تَمْرَةً، فَقَالَ: هَذِهِ إِذَا مَا هَذِهِ فَأَكَلَهَا، حَدَّثَنِي بِهِ عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي، رَوَى عَنْهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ"⁽²¹¹⁾.

وقد اختلف في ثبوت الصحبة له على قولين:

القول الأول: ثبوت الصحبة له، وهو مذهب الإمام البخاري، وقد سبقه إلى هذا القول شيخه الحميدي حيث ذكره في عداد الصحابة، فقال: "حديثاً يوسف بن عبد الله بن سلام ﷺ"، ثم ساق الحديثين⁽²¹²⁾، وعده ابن سعد في الطبقة الخامسة فيمن قبض النبي ﷺ وهم أحداث الأسنان، وروى حديثاً أسنده إلى النبي ﷺ قال فيه: سماني رسول الله ﷺ يوسف، وأقعدني في حجره، ومسح على رأسي. ثم قال ابن سعد: "وكان يروي عن جدته أم معقل، وكان يوسف ثقة، وله أحاديث صالحة"⁽²¹³⁾. وذكره ابن قانع في عداد الصحابة، وروى له أحاديث أسندها⁽²¹⁴⁾. وذكره ابن حبان في الثقات، ونقل عنه قوله: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ كِسْرَةً مِنْ خُبْزِ شَعِيرٍ فَوَضَعَ عَلَيْهَا تَمْرَةً..⁽²¹⁵⁾. وذكره أبو نعيم في عداد الصحابة، ثم ساق له حديثين أسندهما⁽²¹⁶⁾. وقال ابن عبد البر: "أدرك يوسف هذا النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ صَغِيرٌ، أَجْلَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجْرِهِ، وَمَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ وَسَمَاهُ يَوْسُفُ ... رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَحَادِيثٌ"⁽²¹⁷⁾، وتابعه ابن الأثير⁽²¹⁸⁾. وقال ابن عساكر: "له رؤية، ولأبيه صحبة، روى عن النبي ﷺ حديثين"⁽²¹⁹⁾.

(211) البخاري، التاريخ الكبير (8/371-372 رقم 3367).

(212) الحميدي، المسند (ج2/118).

(213) ابن سعد، الطبقات الكبرى (متنم الصحابة) (ج2/267 رقم 43).

(214) ابن قانع، معجم الصحابة (ج3/233 رقم 1215).

(215) ابن حبان، الثقات (ج3/446 رقم 1417).

(216) أبو نعيم، معرفة الصحابة (ج5/2816).

(217) ابن عبد البر، الاستيعاب (ج4/1590 رقم 2827).

(218) ابن الأثير، أسد الغابة (ج5/492 رقم 5660).

(219) ابن عساكر، تاريخ دمشق (ج74/244 رقم 10193).

(220) البغوي، معجم الصحابة (4/57 رقم 1639).

(221) الطبراني، المعجم الكبير (ج22/285).

(222) الخطيب، الكفاية في قوانين الرواية (ص54).

(223) النووي، تهذيب الأسماء واللغات (ج2/165-166 رقم 705).

(224) الذهبي، الكاشف (ج2/400 رقم 6439).

(225) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج2/1189 رقم 239).

(226) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج3/509 رقم 119).

(227) العلاني، جامع التحصيل (ص304 رقم 917).

خلاصة المسألة:

الراجح ثبوت صحبته، وهو مذهب الأكثرية - كما سبق ذكرهم -؛ لأنه روى عن النبي ﷺ وعقل عنه، أنه وضع يده على رأسه وسماه. وأما من ذهب إلي نفي الصحبة عنه؛ فحجتهم في ذلك: صغرُه، ومقاربتُه للتابعين في السنِّ، وفي الرواية عن الصحابة غالباً، قال العراقي: "قد يُعَدُّ بعضُ الصحابة في طبقة التابعين؛ إمَّا لغلطٍ من بعض المصنفين، كما عدَّ الحاكمُ في الأخوة من التابعين: النُّعْمَانُ وَسُوَيْدُ ابْنَيْ مُقَرِّنِ المَزْنِيِّ، وهما صحابيَّان معروفان من جملة المهاجرين، كما سيأتي في نوع الأخوة والأخوات؛ وإمَّا لكون ذلك الصحابيِّ من صغار الصحابة، يقاربُ التابعين في كون روايته أو غالبيتها عن الصحابة، كما عدَّ مسلمٌ في الطبقاتِ يوسفَ بن عبد الله بن سلام، ومحمودَ بن لبيدٍ في التابعين"⁽²³⁶⁾.

الراوي السابع: يَزِيدُ بْنُ نَعَامَةَ الصَّبَّيُّ أَبُو مَوْدُودٍ البصري⁽²³⁷⁾.

مسألة التعقب: قال ابن أبي حاتم: "بصري تابعي لا صحبة له، حكى البخاري أن له صحبة وغلط، سمع من أنس بن مالك، ويحكي عن عامر بن عبد قيس وعن عتبة بن غزوان، مرسل، روى عن سعيد بن سلمان وفصالة بن حصين، سمعت أبي يقول ذلك، وسئل أبي عن أبي مودود؟ فقال: "صالح الحديث"⁽²³⁸⁾. وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: "ليست له صحبة"، وكان البخاري ذكر أنَّ له صحبة، فسمعت أبي يقول: هو تابعي سمع من أنس بن مالك، وروى عن عامر بن عبد القيس وعتبة بن غزوان مرسل، روى عنه سعيد بن سليمان وفصالة بن حصين"⁽²³⁹⁾.

دراسة المسألة: يتعقب أبو حاتم وابنه البخاري في إثبات الصحبة ليزيد بن نعام، وبالرجوع إلى ترجمته عند البخاري، نجد أن البخاري لم

سلام المديني سمَّاه رسول الله ﷺ يُوسُفُ وَأَجْلَسَهُ فِي حَجَرِهِ وَلَهُ رُؤْيَا وَرِوَايَةٌ وَلَهُ حَدِيثَانِ حَكَمَهُمَا الْإِسْرَافُ"⁽²²⁸⁾.

وانتصر ابن حجر للبخاري فقال: "رأى النبي ﷺ وهو صغير، وحفظ عنه، وحديثه عنه في سنن أبي داود وجامع الترمذي، من طريق يزيد بن الأعرور، قال: رأيت النبي ﷺ وضع تمرًا على كسرة، وقال: "هذه إدام هذه". وعند الترمذي من وجه آخر عنه، قال: سماني رسول الله ﷺ يوسف. روى يوسف أيضًا عن أبيه وعثمان وعمر وعلي وغيرهم. ونقل ابن أبي حاتم أنه قال لأبيه: ذكر البخاري أنَّ ليوسف صحبة، فقال أبي: لا، له رؤية. انتهى. وكلام البخاري أصح. وقد قال البغوي: روى عن النبي ﷺ. وذكره ابن سعد في الطبقة الخامسة من الصحابة. وذكره جماعة ممن أُلِّفَ في الصحابة"⁽²²⁹⁾، وجزم ابن حجر بقوله: "صحابي صغير"⁽²³⁰⁾. وترجم له الخزرجي، وحكى عن البخاري قوله، ولم يذكر قول أبي حاتم ولا اعتراضه؛ مما يُشعر أنه يميل لرأي الإمام البخاري⁽²³¹⁾.

القول الثاني: نفي الصحبة عنه، وهو مذهب أبي حاتم وابنه، وهو مذهب الإمام مسلم، حيث قال: "ذكر تابعي أصحاب رسول الله ﷺ على طبقاتهم وأزمانهم وبلدانهم، فأول ما نبدأ بذكره منهم، من قيل: إنه ولد في حياة النبي ﷺ، وبعضهم سماه النبي ﷺ بالاسم الذي هو اسمه"، وذكر منهم يوسف بن عبد الله بن سلام⁽²³²⁾، وتابعهم العجلي حيث قال: "مدني تابعي ثقة"⁽²³³⁾، وقال الحاكم: "ومن التابعين بعد المُخَضَّرِمِينَ طبقة ولدوا في زمان رسول الله ﷺ ولم يسمعوا منه منهم: يوسف بن عبد الله بن سلام"⁽²³⁴⁾.

بينما ترجم له العيني، وذكر قول البخاري واعتراض أبي حاتم عليه، ولم يرجح بين القولين⁽²³⁵⁾.

(228) الصفدي، الوافي بالوفيات (ج29/99 رقم96).

(229) ابن حجر، الإصابة (ج6/543 رقم9396).

(230) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص611 رقم7870).

(231) الخزرجي، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص439).

(232) مسلم، الطبقات (ج1/228 رقم619).

(233) العجلي، معرفة الثقات (ج2/375 رقم2058).

(234) الحاكم، معرفة علوم الحديث (ص44).

(235) العيني، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار (ج3/264 رقم2748).

(236) العراقي، شرح التبصرة والتذكرة (ج2/170).

(237) ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج6/130 رقم1970)، والمزي، تهذيب

الكمال (ج32/255 رقم7058). وترجم له ابن حبان بترجمتين، وجزم بأنهما واحد،

فقال في الثقات (ج3/158 رقم521): "يزيد بن نعام الصَّبَّيُّ لَهُ صُحْبَةٌ"، وقال أيضاً

في الثقات (ج5/545 رقم6156): "يزيد بن عامر الصَّبَّيُّ كُنْيَتُهُ أَبُو مَوْدُودٍ، يروي عن

أنس بن مالك، عداة في أهل البصرة، روى عنه سلام بن مسكين. وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ:

يزيد بن نعام الصَّبَّيِّ". لم أعثر له على تاريخ الوفاة.

(238) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج9/292 رقم1247).

(239) ابن أبي حاتم، المراسيل (ص236 رقم877).

هو حديث مرسل؛ كأنه لم يجعل يزيد بن نعمة من أصحاب رسول الله ﷺ⁽²⁵⁰⁾. وقال المزي: "تابعي، روى عن النبي ﷺ مرسلاً"⁽²⁵¹⁾، وتابعه ابن كثير⁽²⁵²⁾. وقال الذهبي: "يزيد بن نعمة أبو مودود الضبي، يرسل، وله عن أنس، وعنه أبو خلدة وسلام بن مسكين، صدوق، قال البخاري: له صحبة، فوهم"⁽²⁵³⁾. وذكره في المراسيل: العلائي⁽²⁵⁴⁾، وابن العراقي⁽²⁵⁵⁾، ويبدو أنه لا يرى الصحبة، فقد اعتبر حديثه له حكم المرسل؛ حيث أورده في المراسيل. ومال الخرزجي إلى نفي الصحبة عنه؛ حيث اكتفى بذكر قول أبي حاتم، وأن يزيداً روى عن أنس⁽²⁵⁶⁾.

وقال ابن حجر: "أرسل عن النبي ﷺ حديث: إذا جاء الرجل الرجل..."⁽²⁵⁷⁾. وذكر ابن حجر قول البخاري وابن حبان، وقول أبي حاتم الرازي والبعوي والترمذي، ثم عقب بقوله: "قلت: وفي الرواية يزيد بن نعمة الضبي تابعي، يروي عن أنس"⁽²⁵⁸⁾. وقال ابن حجر: "مقبول، من الثالثة، ولم يثبت أن له صحبة"⁽²⁵⁹⁾.

خلاصة المسألة: الراجح - والله أعلم - نفي الصحبة عن يزيد بن نعمة؛ وأما ما نسب للبخاري من قوله بثبوت صحبته، ففيه نظر؛ لأن البخاري لم يصرح بصحبته، ولم يجزم كما نسب إليه من قبل أبي حاتم وغيره، قال ابن حجر: "ولكن في قول أبي حاتم: أن البخاري أثبت صحبته نظراً؛ فإن الترمذي قال في العلل: سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث؟ فقال: هو حديث مرسل، وكأنه لم يجعل يزيد بن نعمة من الصحابة"⁽²⁶⁰⁾. وهذا يدل على أنه لم يعتقد بثبوت صحبته، وإنما ذكره في الصحابة من تاريخه على سبيل الاحتمال، جرياً على عادته فيمن اختلف في أمره. كما أن الترمذي ذهب إلى نفي الصحبة عنه - كما

يُصَرِّح بصحبته، وإنما قال: "يزيد بن نعمة الضبي عن النبي ﷺ"، ثم روى بإسناده إلى يزيد بن نعمة الضبي عن النبي ﷺ قال: "إذا آخى الرَّجُلُ قَلِيْسَالَهُ عَنِ اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ وَمِمَّنْ هُوَ؛ فَإِنَّهُ أَوْصَلَ لِلْمَوَدَّةِ"⁽²⁴⁰⁾.

وقد اختلف في صحبته على قولين:

القول الأول: يرى ثبوت الصحبة ليزيد بن نعمة، وهو قول البخاري فيما نسب إليه، وذكره ابن سعد في طبقاته، وساق له حديثاً أسنده، فقال: وقد أدرك رسول الله ﷺ؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا آخى الرَّجُلُ الرَّجُلَ..."⁽²⁴¹⁾.

وذكره عبد بن حميد في عداد مسانيد الصحابة، وروى حديثه المسند السابق⁽²⁴²⁾، وابن قانع في عداد الصحابة، وساق له حديثاً أسنده⁽²⁴³⁾، وجزم ابن حبان فقال: "له صحبة"⁽²⁴⁴⁾، وذكره أبو نعيم في عداد الصحابة، وقال: "مختلف في صحبته"، ثم ساق له حديثاً أسنده⁽²⁴⁵⁾. وقال ابن عبد البر: "له أحاديث، منها: أن رسول الله ﷺ قال: إذا آخى الرجل أخاً فليسأله.. وكان يزيد بن نعمة قد شهد حينئذ مشركاً، ثم أسلم بعد"⁽²⁴⁶⁾. وتابعه ابن الأثير فقال: "ذكره ابن أبي عاصم، وأبو مسعود في الصحابة، وقال أبو حاتم: ليست له صحبة... وقال أبو أحمد العسكري: ذكر البخاري أن له صحبة، وغلط"⁽²⁴⁷⁾.

القول الثاني: يرى نفي الصحبة عنه، وهو قول أبي حاتم وابنه، وكذا قول مسلم، فقد جعله في طبقة الثالثة من تابعي أهل البصرة⁽²⁴⁸⁾، وقد روى الترمذي الحديث عن يزيد بن نعمة مرفوعاً، وعقب بقوله: "هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ولا نعرف ليزيد بن نعمة سماعاً من النبي ﷺ ويروى عن ابن عمر، عن النبي ﷺ نحو هذا، ولا يصح إسناده"⁽²⁴⁹⁾. وقال الترمذي: "سألت محمداً عن هذا الحديث؟ فقال:

(250) الترمذي، العلل الكبير (ص330ح612).

(251) المزي، تهذيب الكمال (ج32/255رقم7058).

(252) ابن كثير، التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل (ج2/379رقم1527).

(253) الذهبي، الكاشف (ج2/390رقم6362).

(254) العلائي، جامع التحصيل (ص905رقم905).

(255) ابن العراقي، تحفة التحصيل (ص352).

(256) الخرزجي، خلاصة تهذيب تهذيب الكمال (ص434).

(257) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج11/264رقم707).

(258) ابن حجر، الإصابة (ج6/530رقم9338).

(259) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص605رقم7786).

(260) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج11/264رقم707).

(240) البخاري، التاريخ الكبير (ج8/313_314رقم3144).

(241) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج6/130رقم1970).

(242) عبد بن حميد، المنتخب من مسند عبد بن حميد (ص161رقم71).

(243) ابن قانع، معجم الصحابة (ج3/228رقم1208).

(244) ابن حبان، الثقات (ج3/442رقم1452).

(245) أبو نعيم، معرفة الصحابة (ج5/2781).

(246) ابن عبد البر، الاستيعاب (ج4/1580رقم2797).

(247) ابن الأثير، أسد الغابة (ج5/474رقم5614).

(248) مسلم، الطبقات (ج1/357رقم1886).

(249) الترمذي، السنن (ج4/177ح2392).

سبق-، وهو أعرفُ الناس بمراد شيخه الإمام البخاري، فلو ثبت لديه إثبات البخاري الصحبة له؛ لنص على ذلك، ولم يخالفه.

الراوي الثامن: ابن ربيعة الخزازي المدني⁽²⁶¹⁾.

مسألة التعقب: قال ابن أبي حاتم: "ابن ربيعة الخزازي مدني أدرك النبي ﷺ، وليس له صحبة، كان جاهلياً، قال البخاري: كانت له صحبة، فخالفه أبي فقال: ليس له صحبة، روى عنه سلمة بن كثير، سمعت أبي يقول ذلك"⁽²⁶²⁾.

دراسة المسألة: يتعقب أبو حاتم البخاري فيما نسبته إليه من إثبات الصحبة لابن ربيعة الخزازي، وبالرجوع إلى تاريخ البخاري الكبير لم أعث فيه على ترجمة أو ذكر لابن ربيعة الخزازي هذا، وكل من أتى بعد أبي حاتم نسب للبخاري هذا القول، بناء على نسبة أبي حاتم له.

فقد أورده ابن مندة في ذكر من عرف بالآباء دون أسمائهم بالرواية، وآباؤهم من الصحابة. ثم قال: "ابن ربيعة الخزازي، روى عنه سليمان بن كثير حديثه: "ما كنت لأكذب على رسول الله ﷺ"⁽²⁶³⁾. وقال أبو نعيم: "ابن ربيعة الخزازي ذكره المتأخر عن البخاري، أنه ذكره في الصحابة. روى محمد بن إسماعيل، عن سليمان بن داود الهاشمي، عن إبراهيم بن سعد، عن سليمان بن كثير، عن أبي ربيعة الخزازي، وكانت أمه سهمية، وكان جاهلياً، وكان قد أدرك النبي ﷺ، قال: قدمت الكوفة في زمن المختار، فذكر حديثاً طويلاً، وقال فيه: "ما كنت لأكذب على رسول الله ﷺ"⁽²⁶⁴⁾. وتابعه ابن الأثير⁽²⁶⁵⁾. وذكره ابن الجوزي في عداد من روى عن رسول الله ﷺ ممن يُعرف بأبيه لا باسمه⁽²⁶⁶⁾.

خلاصة المسألة: الراجح نفي الصحبة عنه. وتجدر الإشارة: إلى أنه لا تُعدُّ هذه المسألة من قبيل التعقب؛ لأن البخاري لم يترجم لابن ربيعة الخزازي في تاريخه، وربما قصد أبو حاتم أن البخاري ذكر صحبته مشافهةً، دون ذكرها في كتابه التاريخ الكبير، رابعاً: بلغت المسائل التي تمت دراستها ثمانية مسائل، بينت الدراسة أن الصواب في اثنتين منها أنه لا تصح النسبة للبخاري في إثبات الصحبة، وإنما ترجم لهما دون تصريح بصحبتهما، وهما: يزيد بن نعمة، ومخلد بن خفاف. وأن الصواب في مسألة واحدة أنه لا يصح التعقب أصلاً؛ لأنه لم يثبت ذلك عن البخاري ولا ترجم له، وهو: ابن ربيعة الخزازي. وأن الصواب في مسألة واحدة ما ذهب أبو حاتم من نفي الصحبة عنه، وهو: مسعود بن حراش. وأن الإمام البخاري أصاب في إثبات الصحبة لأربعة، هم: مسلمة بن مخلد، ومحمود بن لبيد، ومرثد بن وداعة، ويوسف بن عبد الله بن سلام؛ وعليه: فإن أبا حاتم جانب الصواب في أكثر تعقباته على الإمام البخاري.

خامساً: اتسمت تعقبات أبي حاتم في غالبها بالوضوح، وموافقة ابن أبي حاتم لأبيه في جميع أحكامه وتعقباته.

سادساً: المصطلحات التي استعملها أبو حاتم في التعقب على البخاري، خلت من التجريح، ففي أغلبها يروي عن البخاري إثبات الصحبة، ثم يروي عن أبيه قوله: ليست له صحبة، أو لم تصح صحبته، أو لا يُعرف له صحبة، وأحياناً يروي عن البخاري إثبات الصحبة، ثم يقول: خطأ أبي عليه، وفي موضع واحد نسب الغلط للبخاري فقال: قال البخاري له صحبة، وغلط.

(261) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج9/319 رقم 1386)، وابن الأثير، أسد الغابة (ج6/333 رقم 6369). لم أعث له على تاريخ الوفاة.

(262) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج9/319 رقم 1386).

(263) ابن مندة، المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الرجال للمعرفة (ج2/410).

(264) أبو نعيم، معرفة الصحابة (ج6/3059 ح7077).

(265) ابن الأثير، أسد الغابة (ج6/333 رقم 6369).

(266) ابن الجوزي، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص227).

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري. (1397هـ). التاريخ الأوسط. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط1. حلب: دار الوعي، والقاهرة: مكتبة دار التراث.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. التاريخ الكبير. طبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد-الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. (1422هـ). صحيح البخاري. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. ط1. دار طوق النجاة.

أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خوستي العبسي. (1409هـ). المصنف في الأحاديث والآثار. تحقيق: كمال يوسف الحوت. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي. (1395هـ). سنن الترمذي. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض. ط2. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي. (1409هـ). علل الترمذي الكبير، رتبته على كتب الجامع: أبو طالب القاضي. تحقيق: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود خليل الصعيدي. ط1. بيروت: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية.

ابن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر: دار الكتب.

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي. الصارم المسلول على شاتم الرسول. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الجديع، عبد الله بن يوسف الجديع. (1424هـ). تحرير علوم الحديث. ط1. بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني. (1403هـ). التعريفات. تحقيق: جماعة من العلماء. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

سابعاً: يفرق أبو حاتم بين الصحبة المقترنة بالسماع والرواية، وبين الإدراك ومجرد الرؤية؛ لهذا نجده يقول في أحدهم: "له رؤية، وليست له صحبة"، وفي آخر: "أدرك النبي ﷺ وليست له صحبة".

وفي الختام: أوصي نفسي وإخواني الباحثين باستقصاء تعقبات ابن أبي حاتم وأبيه على المحدثين من خلال كتاب الجرح والتعديل، وجمعها وتصنيفها، سواء في الجرح والتعديل بشكل خاص، أو في بيان أحوال الرواة بشكل عام، وذلك على غرار تعقباته على البخاري في باب الصحبة.

وكذا أوصي بالاعتناء بموضوع التعقبات الحديثية عند المحدثين، سواء في باب الجرح والتعديل، أو في باب العلل ونقد الأسانيد والمتون، أو في باب مصطلح الحديث وعلومه، ونحوه؛ لما في ذلك من الفائدة العلمية الحديثة.

المصادر

الأبناسي، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي. (1418هـ). الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح. تحقيق: صلاح فتحي هلال. ط1. مكتبة الرشد.

ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري. (1415هـ). أسد الغابة في معرفة الصحابة. تحقيق: على معوض، وعادل أحمد. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الآجري، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري البغدادي. (1420هـ). الشريعة. تحقيق: د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي. ط2. الرياض: دار الوطن.

أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني. (1421هـ). المسند. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني. (1423هـ). صحيح سنن أبي داود. ط1. الكويت: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع.

الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني. (1415هـ). سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها. ط1. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. (1412هـ). المنتظم في تاريخ الأمم والملوك. تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية بيروت.
- ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن ابن الجوزي. (1997م). تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير. ط1. بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي. (1407هـ). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط4. بيروت: دار العلم للملايين.
- ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي. (1397هـ). المراسيل. تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي. (1271هـ). الجرح والتعديل. ط1. طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن-الهند، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع. (1397هـ). معرفة علوم الحديث. تحقيق: السيد معظم حسين. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري. (1411هـ). المستدرک على الصحيحين. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني. (1941م). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. ط1. بغداد: مكتبة المثنى.
- ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي الدارمي البستي. (1393هـ). الثقات. ط1. طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند.
- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. (1421هـ). نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. تحقيق: نور الدين عتر. ط3. دمشق: مطبعة الصباح.
- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. (1404هـ). النكت على كتاب ابن الصلاح. تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. ط1. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي.
- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. (1415هـ). الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه. تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي. بيروت: المكتبة العلمية.
- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. (1326هـ). تهذيب التهذيب. ط1. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية.
- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. (1406هـ). تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة. ط1. سوريا: دار الرشيد.
- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري. (1405هـ). الأحكام في أصول الأحكام. تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي. (1996م). المسند. تحقيق: حسن سليم أسد الدَّاراني. ط1. دمشق: دار السقا بدمشق.
- ابن الحنيلي، محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري التاذفي الحنفي رضي الدين. (1408هـ). قفو الأثر في صفوة علوم الأثر. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط2. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.
- الخزرجي، صفى الدين أحمد بن عبد الله بن أبي الخير الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني. (1416هـ). خلاصة تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط5. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ودار البشائر.

- الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. (1423هـ). الكفاية في علم الرواية. تحقيق: أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني. ط1. المدينة المنورة: المكتبة العلمية. وتحقيق: ماهر ياسين الفحل. ط1. الدمام: دار ابن الجوزي.
- الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب. (1417هـ). تالي تلخيص المتشابه. تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، وأحمد الشقيرات. ط1. الرياض: دار الصميعي.
- خليفة، أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري. (1414هـ). طبقات خليفة، رواية: أبي عمران موسى بن زكريا التستري، ومحمد بن أحمد بن محمد الأزدي. تحقيق: د. سهيل زكار. ط1. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان البغدادي. (1406هـ). المؤلف والمختلف. تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني. (1406هـ). ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم. تحقيق: بوران الضناوي، وكمال يوسف الحوت. ط1. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي. (1382هـ). ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط1. دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت، ط الأولى 1382هـ-1963م.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. (1413هـ). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. تحقيق: عمر عبد السلام التدمري. ط2. بيروت: دار الكتاب العربي.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. في خبر من غبر. تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. (1427هـ). سير أعلام النبلاء. القاهرة: دار الحديث بالقاهرة.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. (1413هـ). الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة.
- تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب. ط1. جدة: دار القبة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. (1408هـ). المقتنى في سرد الكنى. ط1. تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد. المدينة المنورة: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.
- الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الملقب بمرتضى الزبيدي. تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين. الناشر: دار الهداية.
- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي. (1419هـ). النكت على مقدمة ابن الصلاح. تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج. ط1. الرياض: أضواء السلف بالرياض.
- ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البغدادي. (1414هـ). الطبقات الكبرى (متمم الصحابة). تحقيق: محمد بن صامل السلمي. ط1. الطائف: مكتبة الصديق.
- ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البغدادي. (1410هـ). الطبقات الكبرى. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. الناشر: دار طيبة.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. (1387هـ). حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط1. مصر: دار إحياء الكتب العربية-عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف الشافعي المطلب القشري المكي. (1358هـ). الرسالة. تحقيق: أحمد شاکر. ط1. مصر: مكتبة الحلبي.
- أبو شهبه، محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبه. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث. دار الفكر العربي.

- الشوكاني، محمد بن علي الشوكاني. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي. (1420هـ). الوافي بالوفيات. تحقيق: أحمد الأرناؤوط. ط1. بيروت: دار إحياء التراث.
- الصنعاني، أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني الصنعاني. (1417هـ). توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار. تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي. المعجم الكبير. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. ط2. القاهرة: مكتبة ابن تيمية.
- ابن أبي عاصم، أبو بكر بن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني. (1411هـ). الأحاد والمثاني. تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة. ط1. الرياض: دار الراجعية.
- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي. (1412هـ). الاستيعاب في معرفة الأصحاب. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط1. بيروت: دار الجيل.
- عبد بن حميد، أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكسبي. (1408هـ). المنتخب من مسند عبد بن حميد. تحقيق: صبحي البدري السامرائي، ومحمود محمد خليل الصعيدي. ط1. القاهرة: مكتبة السنة.
- عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني. (1403هـ). المصنف. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط3. الهند: المجلس العلمي.
- عتر، نور الدين محمد عتر الحلبي. منهج النقد في علوم الحديث. ط3. دار الفكر.
- العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي. (1405هـ). معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم. تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الدار.
- ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني. (1418هـ). الكامل في ضعفاء الرجال. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض. ط1. بيروت: الكتب العلمية.
- ابن العراقي، أبو زرعة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري ابن العراقي. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل. تحقيق: عبد الله نواره. الرياض: مكتبة الرشد.
- العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي. (1423هـ). شرح التبصرة والتذكرة. تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين فحل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- العراقي، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي. (1408هـ). فتح المغيث بشرح ألفية الحديث. تحقيق: أحمد محمد شاکر. ومحمود ربيع. ط2. القاهرة: مكتبة السنة.
- العزري، ناصر العزري. تعقبات الكشميري في كتابه فيض الباري على الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري. إشراف د. سلطان العكايلة. رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية.
- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر. (1415هـ). تاريخ دمشق. تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي. (1404هـ). الضعفاء الكبير. تحقيق: عبد المعطي أمين قلججي. ط1. بيروت: دار المكتبة العلمية.
- العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله الدمشقي العلائي. (1407هـ). جامع التحصيل في أحكام المراسيل. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. ط2. بيروت: عالم الكتب.
- ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي. (1406هـ). شذرات الذهب في أخبار من ذهب. تحقيق: محمود الأرناؤوط، وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط. ط1. دمشق: دار ابن كثير.
- العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني. (1427هـ). مغاني الأخبار في شرح

- أسامي رجال معاني الآثار. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بدر الدين العيني. عمدة القاري شرح صحيح البخاري. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. (1399م). معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط1. دار الفكر.
- الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب. (1426هـ). القاموس المحيط. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي. ط8. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
- الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. بيروت: المكتبة العلمية.
- ابن قانع، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي. (1418هـ). معجم الصحابة. تحقيق: صلاح بن سالم المصراطي. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الغرياء الأثرية.
- القضاعي، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكيمون القضاعي المصري. (1407هـ). مسند الشهاب. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الكتاني، محمد بن جعفر. (1406هـ). الرسالة المستطرفة لبيان كتب السنة المصنفة. بيروت: دار البشائر الإسلامية.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي. (1409هـ). اختصار علوم الحديث. تحقيق: صلاح عويضة. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي. (1418هـ). البداية والنهاية. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط1. دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي. (1432هـ). التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل. تحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان. ط1. الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة باليمن.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي. (1419هـ). جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سنن. تحقيق: د. عبد الملك بن عبد الله الدهيش. ط2. بيروت: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن ماكولا، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا. (1411هـ). الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية بيروت.
- المزي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي. (1400هـ). تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. (1411هـ). الطبقات. تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان. ط1. الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع.
- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري. (1404هـ). الكنى والأسماء. تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشيري. ط1. السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- مغلطاي، أبو عبد الله، علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكري المصري الحكري الحنفي. (1422هـ). إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبو محمد أسامة بن إبراهيم. ط1. دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
- المنائي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري. (1410هـ). التوقيف على مهمات التعاريف. ط1. القاهرة: عالم الكتب.
- ابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدى. (1426هـ). معرفة الصحابة. حققه وقدم له وعلق عليه: د. عامر حسن صبري. الناشر: مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة.
- ابن منده، أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد ابن مندة العبدى الأصبهاني. المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الرجال

قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه. ط1. الناشر:

عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير. الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ (وعليه حواشٍ لجماعة من العلماء منهم الأمير الصنعاني). تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد. اعتنى به: علي بن محمد العمران. دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

يعقوب بن سفيان، أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي. (1401هـ). المعرفة والتاريخ. تحقيق: أكرم ضياء العمري. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن يونس، أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدي. (1421هـ). تاريخ ابن يونس. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

للمعرفة. تحقيق: د. عامر حسن صبري التميمي. البحرين: وزارة العدل والشئون الإسلامية، إدارة الشئون الدينية.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي. (1414هـ). لسان العرب. ط3. بيروت: دار صادر.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي. (1402هـ). مختصر تاريخ دمشق. تحقيق: روحية النحاس، ورياض عبد الحميد مراد، ومحمد مطيع. ط1. دمشق: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر.

ابن ناصر الدين، شمس الدين محمد بن عبد الله أبي بكر بن محمد القيسي الدمشقي الشافعي. (1993م). توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم. تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن ناصر الدين. (1421هـ). مجالس في تفسير قوله تعالى: {لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ}، تحقيق: محمد عوامة. ط1. دار القبة الإسلامية، ومؤسسة الريان.

نصار، منصور نصار. تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب. إشراف د. ياسر الشمالي. رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية.

أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني. (1419هـ). معرفة الصحابة. تحقيق: عادل بن يوسف العزازي. ط1. الرياض: دار الوطن للنشر.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي. (1393هـ). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. ط2. دار إحياء التراث العربي بيروت، ط الثانية 1392هـ.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي. تهذيب الأسماء واللغات. عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية. بيروت: دار الكتب العلمية.

الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري الشافعي. (1430هـ). التفسير البسيط. تحقيق: أصل تحقيقه في (15) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم